

القراءات الشاذة : النشأة والأحكام

إعداد

أ. سلوى أحمد محمد الحارثي

معيدة بقسم القراءات - جامعة أم القرى

المقدمة

اللهم لك الحمد أنت نور السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت ملك السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت قيوم السماوات والأرض ومن فيهن، لك الحمد تطاع فتشكر، وتعصى فتغفر، لك الحمد تم نورك فهديت، وعظم حلمك فعفوت، سبحانك يا من خشعت لك القلوب، ودمعت لك العيون، ولهجت بذكرك الألسن، لا إله إلا أنت سبحانك إنا كنا من الظالمين، اللهم إنا نعوذ بك من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك وصلي اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد:

إن من أعظم نعم الله تعالى على أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - أن اختارها من بين الأمم وجعل لها الخيرية عليهم لتكون مع نبيها محمد - صلى الله عليه وسلم - شهيدة عليهم يوم القيامة أمام الله - عز وجل -
و أكرمها بأن أنزل عليها أفضل الكتب السماوية، حاوية أفضل تشريع وأكمله عرفته الإنسانية، فكانت هذه الرسالة هي خاتمة الرسالات السماوية، وهي الحاوية لمنهج الله في صورته النهائية للثقلين كافة.
فكان لزاماً أن يحفظ هذا المنهج من أي تحريف وتبديل وتغيير، فتوعد الله بحفظه قائلاً - جل شأنه - : "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"⁽¹⁾ فسخر الله لهذا الكتاب من يقوم بجمعه وكتابته ونقطه وضبطه ورسمه، والرعاية بتفسير آياته، وبيان أسباب نزوله، والتصدي للزبد على كل شبهة تثار حوله.

ثم يسر حفظه وتلاوته فقال تعالى: ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر﴾^(٢) فكان من هذا التيسير أن أنزله على سبعة أحرف كلها شاف كاف لتسهل على الناس تلاوته.

وفي العريضة الأخيرة التي عرض فيها الرسول -صلى الله عليه وسلم- القرآن على جبريل مرتين نسخ جزءا من الأحرف السبعة، فانقسمت القراءات فيما بعد على إثر هذا إلى قسمين: قراءات صحيحة متواترة مقبولة، وقراءات شاذة منسوخة مردودة. ثم كثف العلماء جهودهم ليميزوا المتواتر عن الشاذ ويخرجوه منه، حفظا لكتاب الله من دخول ما ليس منه فيه، فوضعوا ضوابط و شروطا لأجل قبول القراءة والزواية، فما وافق هذه الشروط فمقبول، وما خالفها فشاذ مردود. وهذه الشروط أجملها الإمام الجعبري في قوله: «ضابط كل قراءة تواتر نقلها، ووافقت العربية مطلقا، ورسم المصحف ولو تقديرا، فهي من الأحرف السبعة وما لا تجتمع فيه فشاذ»^(٣).

وقال الإمام ابن الجزري: «وإذا اجتمعت الأركان الثلاثة في قراءة فلا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها. سواء نقلت عن السبعة أو العشرة أو غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة. سواء كانت عن السبعة أو عن أكثر منهم»^(٤).

وقد اختلف علماء القراءات في مسألة اشتراط التواتر، فمنهم من يرى أن التواتر شرط لقبول القراءة. ومنهم من يرى أن صحة السند كافية لقبول القراءة شرط أن توافق تلك القراءة العربية وان رسم مع الاشتهار والاستفاضة. فذلك ينحصرها بالقراءة المتواترة وبه تأخذ أحكامها، وإن لم تبلغ مبلغها.

قال ابن الجزري في ذلك: «وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من الحروف التي فيها الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء السبعة وغيرهم، ومكنت أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساد»^(٥).

و لكن هم في الحقيقة مجمعون على أنه لم يصح شيء مما زاد عن القراءات العشر المعروفة، وأن ما زاد عليها مما خالف تلك الشروط والضوابط يعتبر شاذاً ولو كان منقولاً عن القراء العشرة المعروفين.

وكان كل فريق نظر إلى المسألة من زاويته الخاصة، فمن قال بالتواتر نظر إليها بعد الشهرة والاستفاضة، ومن قال بعدم التواتر نظر إلى الأصل، وكان الخلاف لفظي فقط ومعنى ذلك أن كل فريق نظر إلى القضية من جانب غير الجانب الذي نظر إليه الفريق الآخر والنتيجة واحدة.

ولا التفات إلى من قال إن ما وراء القراءات السبعة فهو شاذ، فقد سئل العلامة قاضي القضاة أبو نصر بن عبد الوهاب -رحمه الله- عن قوله: "والسبع متواترة" وقوله: "والصحيح أن ما وراء العشر فهو شاذ"

إن كانت العشر متواترة، فلم لا قلتم والعشر متواترة بدل قولكم والسبع؟ فأجاب: "أما كوننا لم نذكر العشر بدل السبع مع ادعائنا تواترها فلأن السبع لم يختلف في تواترها، وقد ذكرنا أولاً موضع الإجماع ثم عطفنا عليه موضع الخلاف، على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصح القول به عمّن يعتبر قوله في الدين^(١)."

وعلى أساس ما عرض من أقوال العلماء فيما قبلوا من القراءات، وذكرهم للشروط المعتبرة عندهم يخرج ما لم يقبل عندهم من قراءات والتي أطلقوا عليها فيما بعد مصطلح الشذوذ، وهي ما سيكون عليه مدار حديثي في هذا البحث القراءات الشاذة تعريفها وزمن ظهورها وأنواعها وكيفية التمييز بينها وبين القراءات المتواترة ثم ذكر بعض الفوائد المستخلصة منها، والتعرض لبعض الأحكام المتعلقة بها.

أهمية البحث وسبب اختيار الموضوع:

هذا البحث يكتب أهمية من أنه متعلق بكتاب الله الذي هو منهج هذه الأمة ودستورها، فمن أجل حفظ هذا المنهج وصونه كان ينبغي أن يعنى بالقراءات المتعلقة به، وتمييز الشاذ عن المتواتر لأجل ألا يختلط القرآن بغيره، كما أن هذه

القراءات وإن كانت شاذة إلا أنها كانت في يوم من الأيام من كلام الله عز وجل. فليس من المعقول أن تضيع ونتركها تدرس وهي تحوي الكثير من البيان.

أما عن سبب اختيار الموضوع فلزيادة حصيلتي العلمية في هذا المجال. وخصوصاً أن هذا الموضوع يعد امتداداً لدراساتي في القراءات المتواترة.

أهداف البحث:

- ١- التعريف بالقراءات الشاذة.
- ٢- معرفة الأسباب التي جعلت القراءات تنقسم إلى شاذ ومتواتر، وطرق التمييز بينهما.
- ٣- التعرض لأسباب ظهور القراءات الشاذة، والزمن الذي ظهرت فيه.
- ٤- ضرب أمثلة على بعض القراءات الشاذة.
- ٥- استخلاص بعض الفوائد من دراسة الشاذ.
- ٦- التعرض لأقوال العلماء في حكم التعبد بها في الصلاة وخارجها، وحجية العمل بها.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي الاستنتاجي الذي يقوم على عرض أقوال العلماء في المسائل الخلافية ثم الوصول إلى نتيجة.

خطة البحث:

المقدمة: وأذكر فيها أهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، وتهيئته. وقد قسمته إلى فصلين وتحت كل فصل مباحث وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: مباحث حول القراءات الشاذة:

- المبحث الأول: تعريف القراءات الشاذة لغة واصطلاحاً.
- المبحث الثاني: أنواعها وقواعد التمييز بين القراءة المقبولة والمردودة.
- المبحث الثالث: زمن شذوذ القراءات.
- المبحث الرابع: أمثلة على القراءات الشاذة.
- المبحث الخامس: مصادر القراءات الشاذة وكيفية معرفتها.
- المبحث السادس: بعض الفوائد من دراسة الشاذ.
- الفصل الثاني: القراءات الشاذة أحكامها وموقف العلماء منها.
- المبحث الأول: حكم القراءة بالشاذ في الصلاة وخارجها.
- المبحث الثاني: حكم الاحتجاج بالقراءات الشاذة واستنباط الأحكام منها.
- ثم الخاتمة: وأذكر فيها أهم نتائج البحث، ويليها مصادر البحث ومراجعته.

الفصل الأول:

مباحث حول القراءات الشاذة:

المبحث الأول: تعريف القراءات الشاذة لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: ضوابط القراءة الشاذة وقواعد التمييز بينها وبين القراءة المقبولة، وأنواع القراءات المردودة.

المبحث الثالث: زمن شذوذ القراءات.

المبحث الرابع: أمثلة على القراءات الشاذة

المبحث الخامس: كيفية معرفة القراءات الشاذة ومصادرها.

المبحث السادس: بعض الفوائد من دراسة الشاذ.

المبحث الأول:

تعريف القراءات الشاذة لغةً واصطلاحاً:

أولاً: القراءات الشاذة لغةً:

الشاذة في اللغة من الشذوذ، وهو مصدر من شذَّ يشذُّ أو يشذُّ شذاً وشذوذاً.

ومنهم من فرق بين يشذُّ بالكسر ويشذُّ بالضم، فقالوا يشذُّ بالكسر على القياس ويشذُّ بالضم على الشذوذ ومنهم من لم يفرق بينهما، وأصل المادة هي (شذذ) وتأتي في اللغة على عدة معاني، منها:

١- المندرة: شذ الشيء إذا ندر، وأشد الرجل إذا جاء بقول شاذ نادر، قال ابن سيده: "شذ الشيء يشذُّ ويشذُّ شذاً وشذوذاً ندر عن جمهوره"^(٧).

٢- الانفراد: شذ الرجل عن الجماعة أي انفرد عنهم، وكل شيء منفرد فهو شاذ، قال الخليل في العين: "شذ الرجل من أصحابه أي: انفرد عنهم، وكل شيء منفرد فهو شاذ"^(٨).

٣- المفارقة: شذ الحصى أي افترق، وشذته الناقة أي فرقته، وشذان الإبل أو شذانها ما افترق منها قال الحسيني في تاج العروس: "والشذان بالكسر السدر، وبالفتح والضم ما تفرق من الحصى"^(٩).

٤- التنحي والإبعاد: أشذ الشيء أي نحاه وأقصاه وأبعده، قال ابن الأعرابي: "ما يدع فلان شاذاً ولا ناداً إلا قتله"^(١٠).

٥- الخروج: شذ الرجل ندر عن الجمهور وخرج عنهم، وشذاذ القوم من الذين هم فيهم وليسو منهم، وشذ عن القاعدة أي خرج عنها، وفي حديث قتادة "وذكر قوم لوط فقال: ثم اتبع شذان القوم صغرا منضودا" أي: من شذ منهم وخرج عن جماعته. وشذان جمع شاذ مثل شاب وشبان^(١١)، قال النووي: "الشاذ والشاذة الخارج والخارجة عن الجماعة".^(١٢)

٦- المخالفة: شذ عن القاعدة أي خالفها، وكل ما خالف قاعدة أو أصلا فهو شاذ. ويقال شذ عن الجماعة: أي انفرد عنهم وخالفهم، قال صاحب المعجم الوسيط: "شذ عن الجماعة والكلام خرج عن القاعدة وخالف القياس".^(١٣)

٨- الانحراف: الشاذ من الناس المنحرف منهم. وهو خلاف السوي، قال صاحب المعجم الوسيط: "الشاذ من الناس خلاف السوي، وفي علم النفس ما ينحرف عن القاعدة والنمط".^(١٤)

وقد تأتي أيضا بمعنى القلة: كقولهم: جاء القوم شذاذا: أي قللا. واستخدام العرب لمادة شذذ على المعنى الأخير قليل، وكل هذه المعاني ترجع إلى معنى الإنفراد عن الجماعة.^(١٥)

ثانياً: القراءات الشاذة في اصطلاح علماء القراءات:

كثير من العلماء القدماء قد تحدثوا عن القراءات الشاذة، ولكنهم لم يضبطوها في إطار تعريف جامع مانع وهذه طائفة من أقوالهم:

١) عرفت بأنها كل قراءة بقيت وراء مقياس ابن الجزري الذي ذكره في "النشر" حيث قال: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلية، سواء كانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم".^(١٦)

فالقراءة التي فقدت الأركان الثلاثة أو واحداً منها يطلق عليها قراءة شاذة بحيث إنها:

- لم تكن صحيحة السند.

- أو خالفت رسم المصاحف العثمانية كلها.
- أو لم يكن لها أصل في اللغة العربية.
- ٢- وعرفها الإمام الصفاقسي: بأن الشاذ ما ليس بمتواتر^(١٧).
- ٣- وقال العلامة تاج الدين السبكي: "والصحيح أن الشاذ ما وراء العشرة"^(١٨).
- ووافق الإمام ابن الجزري حين قال: "لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر"^(١٩).
- ٤- وعرفها ابن الجزري في منجد المقرئين بأنها ما صح سنده، ووافقت العربية، وخالف رسم المصحف^(٢٠).
- ٥- وعرفها أبو عمرو بن الصلاح بأنها: "ما نقل قرآنا من غير تواتر واستفاضة متلقاة بالقبول من الأمة" وذكر هذا الإمام الصفاقسي أيضا^(٢١).
- ٦- وعرفها الإمام السيوطي: بأن الشاذ ما لم يصح سنده^(٢٢).
- والذي يظهر من خلال التعريفات السابقة أن على كل تعريف منها بعض المآخذ سنذكرها فيما بعد، والذي أراه أن يكون هناك تعريف علمي أكثر وضوحا وتحديدًا لمعنى القراءات الشاذة مما سبق، ومن خلال اطلاعي وجدت تعريفاً لأحد المتأخرين عرفها بأنها: ما ثبتت قرآنا في زمن عند قوم، ثم فقد التواتر حتى وصف بعد بالشاذ، وأجمعت الأمة على تركه^(٢٣).
- وهذا التعريف جيد وحسن غير أنني أرى تنقيحه لتتخلص من جميع الإشكالات التي ربما قد تحدث فيكون التعريف كما يلي: ما أنزل قرآن، وثبت عند قوم في زمن، ثم فقد التواتر حقيقة أو حكما، حتى وصف بعد بالشاذ وأجمعت الأمة على تركه.
- ونقصد بحقيقة أو حكما: الجمع بين رأيي العلماء، فالبعض يشترط في القراءة المقبولة التواتر الحقيقي، والبعض يشترط صحة السند وإن لم تتواتر لكن اشتراط موافقة المصحف والعربية يكسبان القراءة قوة تلحقها بالتواتر حكما^(٢٤).

المبحث الثاني:

ضوابط القراءة الشاذة وقواعد التمييز بينها وبين القراءة المقبولة وأنواع القراءات المردودة:

أولاً: ضوابط القراءة الشاذة وقواعد التمييز بينها وبين القراءة المقبولة، بعد تعريف القراءة الشاذة بحسن الحديث عن الضوابط التي وضعها العلماء لوصف القراءة بالشذوذ، وبيان لبعض المآخذ على تلك الضوابط، ومنها ما يلي:

١- قيل إن الشاذ ما اختلف فيه ركن من أركان القراءة الصحيحة^(٢٥).

فالضابط عندهم اختلال ركن من أركان القراءة الصحيحة بحيث إنها:

- لم تكن صحيحة السند.
 - أو خالفت رسم المصاحف العثمانية كلها.
 - أو لم يكن لها أصل في اللغة العربية.
- وفي إطلاق هذه العبارة مأخذ:
- أن القراءة يحكم عليها بالشذوذ بمجرد مخالفتها لأحد الأركان الثلاثة، فإذا فقدت موافقة العربية فهي شاذة، وإذا خالفت رسم المصحف فهي أيضاً شاذة، وإذا لم يصح سندها فهي شاذة.

ومن المعلوم أن موافقة قواعد اللغة ليس شرطاً أساسياً، وذلك أن القراءة إذا تواتر سندها ووافقت الرسم صارت حجة في العربية وإن لم يذكرها النحاة، فالقرآن حاكم على قواعد اللغة لا محكوم عليه بها.

وما ذكره العلماء من اشتراط موافقة اللغة فهذا شرط وقائي يعتبره العلماء في القراءة التي صح سندها ولم تبلغ درجة التواتر لتتقوى به فتلحق بالمتواتر حكماً، واشتراط هذا الشرط لا يعني إخضاع القراءات لقواعد اللغة.

وأما بالنسبة لمخالفة رسم المصاحف فمن المآخذ عليه أن من القراءات المتواترة ما هو مخالف للرسم مثل كلمة " هذان "^(٢٦)، في سورة طه حيث قرأها أبو عمرو (هذين) بالياء، وقرأها الجمهور (هذان) بالالف. ولم تكتب في المصاحف لا بالالف ولا بالياء^(٢٧).

قال الشيخ الدمياطي: "وكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة به وتواترها، وحيث ثبت تواتر القراءة فلا يلتفت لطعن الطاعن فيها".^(٢٨)

كما أن هناك مخالفات في الرسم مغتفرة، قال ابن الجزري: "إن مخالفة الرسم في حرف مدغم أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفا إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة مستفاضة، ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد، وحذف ياء "تسألني" في الكهف، وقراءة "وأكن من الصالحين"، والطاء من "بضنين" ونحو ذلك من مخالفة الرسم المدروسة فإن الخلاف في ذلك يعتذر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفا واحدا من حروف المعاني فإن حكمه في حكم الكلمة لا تسوغ مخالفة الرسم فيه".^(٢٩)

وهناك قراءات مخالفة للرسم هي ليست قراءات شاذة بل هي من قبيل التفسير، قال ابن الحاجب: "وأما تبديل أتنا بأعطنا، وسولت بزيت ونحوه فليس هذا من الشواذ وهو أشد تحريما، والتأديب عليه أبلغ والمنع منه أوجب".^(٣٠)

ومن المأخذ أيضا على صحة السند أنه إذا اختلفت القراءة موضوعة ولم تنقل أصلا، قال ابن الجزري: "وأما ما وافق المعنى والرسم بأن أخذ من غير نقل فلا تسمى شاذة بل مكذوبة يكفر متعمدها".^(٣١)

٢- ومن الضوابط أيضا أن الشاذ ما ليس بمتواتر.^(٣٢)

وهذا القول غير مسلم به، ومن المأخذ عليه ما يلي:

أن هناك الكثير من القراءات التي فقدت التواتر ونقلت من طريق الأحاد، ومع ذلك قبلها أهل الأداء عند موافقتها للعربية والرسم وألحقت بالقراءة المتواترة في أحكامها وإن لم تبلغ مبلغها.

والأصل في قبول القراءة هو وصولها إلى حد التواتر، وما ذكره العلماء من اشتراط موافقة أحد أوجه العربية ورسم أحد المصاحف العثمانية إنما كان لتقوية القراءة التي صح سندها ولم تتواتر.

فالإمام ابن الجزري يعتبر ما اشتهر واستفاض من القراءات موافقا لرسم القرآن الكريم، واللغة ولو بوجه من الوجوه، هو في قوة المتواتر في القطع بقرائته، وإن كان غير متواتر في نفسه^(٣٣).

٢- قال العلامة تاج الدين السبكي: «والصحيح أن الشاذ ما وراء العشرة»^(٣٤) ووافقه الإمام ابن الجزري حين قال: «لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشرة»^(٣٥) ولكن الإمام رحمه الله ذكر في آخر كتابه (منجد المقرئين) أن من المحتمل أن يكون هناك قراءات متواترة غير القراءات العشر حيث يقول: «إنني أحر ليلمة فرغت من هذا التأليف، رأيت وقت الصبح وأنا بين النائم واليقظان كأنني أتكلم مع شخص في تواتر العشر وأن ما عداها غير متواتر، فألهمت في النوم أن لا أقطع بأن ما عدا العشرة غير متواتر؛ فإن التواتر قد يكون عند قوم دون قوم ولم أطلع على بلاد الهند والمطايا وأقصى المشرق وغيره، فيحتمل أنها تكون عندهم متواترة إذ لم يصلنا خبرهم وألهمت أن الحق ذلك»^(٣٦).

ومما يؤكد كلام ابن الجزري كلام النويري عندما ذكر موقف الإمام أبي عمرو من رده لبعض القراءات وعدم الأخذ بها، قائلا: «فانظر هذا الإنكار العظيم من أبي عمرو شيخ وقته في القراءة والأدب، مع أن القراءة ثابتة أيضا بالتواتر، وقد يتواتر الخبر عند قوم دون قوم، وإنما أنكرها أبو عمرو لأنها لم تبلغه على وجه التواتر»^(٣٧).

وقال الإمام الزرقاني: «وقع الخلاف في القراءات الأربع التي يزيد على العشر وتكمل الأربع عشرة فقليل بتواتر بعضها، وقيل بصحتها، وقيل بشذوذها إطلاقا في الكل، وقيل إن المسألة ليست مسألة أشخاص ولا أعداد بل هي قواعد ومبادئ، فأبما قراءة تحققت فيها الأركان الثلاثة لضابط القراءة فهي قراءة مقبولة وإلا فهي مردودة، لا فرق بين قراءات السبعة والقراء العشرة، والقراء الأربعة عشر وغيرهم، فالميزان واحد في الكل، والحق أحق أن يتبع»^(٣٨).

ولكن بما أن القراءات الزائدة عن العشر اليوم لا يجوز لأحد القراءة بها، وأنه لم تبق آية قراءة ثابتة بشكل قاطع خارج عن القراءات العشر، فيمكن القول به، ولكن لا نجزم بشذوذ غيرها لأن هذا الضابط غير مسلم به.

٤- ومن الضوابط أن الشاذ ما صحّ سنده، ووافق العربية، وخالف رسم المصحف^(٣٩). فالضابط هنا مخالفة الرسم مع صحة السند والعربية وفي إطلاق هذا الضابط بعض المآخذ:

حيث إنه يقصر الشاذ على نوع واحد وهو مخالفة الرسم ومعلوم أن من الشواذ ما هو موافق للرسم.

كما أن ليس كل قراءة مخالفة للرسم شاذة، فهناك قراءات كثيرة متواترة مقبولة وهي تخالف رسم المصحف، وهناك قراءات مخالفة للرسم هي ليست شاذة بل هي من قبيل التفسير، كما بيّنا ذلك سابقاً.

٥- وضبطها الإمام السيوطي بأنها ما لم يصحّ سندها^(٤٠).

فالضابط عنده عدم صحة السند، وعلى هذا القول بعض المآخذ:

أن هناك بعض القراءات التي صحّ سندها ووافقت الرسم والعربية ولكنها من الشاذ، ومن ذلك: ما أخرجه البخاري في صحيحه بسنده قال: حدثني يحيى حدثنا وكيع عن نافع بن عمر عن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها كانت تقرأ: "إذ تلقوننا بالسنتكم"^(٤١) وتقول: "الولق: الكذب" قال أبو مليكة: "وكانت أعلم من غيرها بذلك لأنه نزل فيها"^(٤٢).

فهذه قراءة شاذة مع صحة سندها وموافق للعربية والرسم، وعدم تضادها مع القراءة المشهورة^(٤٣)، ولكنها ردت لأنها فقدت التواتر فيما بعد، وجاءت على خلاف قراءة الناس فلم يجمع عليها^(٤٤).

٦- ومن الضوابط أن الشاذ ما نقل قرأنا من غير تواتر واستفاضة متلقاة بالقبول من الأمة^(٤٥).

فالضابط هنا هو عدم التواتر والاستفاضة والقبول من الأمة، سواء وافقت الرسم والعربية أو خالفها أو واحداً منها إذا نقلت قرآن.

وهذا الضابط والله أعلم أنه هو الأقرب للضوابط، إذ إن الاعتماد في قبول القراءة على التواتر، أو على ما صحّ سنده واستفاض وتلقته الأمة بالقبول.

ولكن من الممكن أن يدخل في هذا الضابط القراءات المدرجة وهي التي زيدت على وجه التفسير، ثم نقلت خطأ على أنها قرآن ولم تتلقاها الأمة بالقبول.

كما أن هذا الضابط يحتمل نوعين من القراءة الشاذة: الشاذة ضعيفة السند والشاذة صحيحة السند وكلاهما مما نقلت قرآن من غير تواتر واستفاضة متلقاة بالقبول من الأمة، وهذا خلاف ما قرره الإمام ابن الجزري من ضوابط في كتابه النشر، إذ إنه فرق بين القراءة الضعيفة والشاذة والباطلة بقوله: "ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة" (٤٦).
فالضعيفة عنده: ما ضعف سندها، والشاذة: ما صح سندها سواء وافقت الرسم أو خالفتها، والباطلة: ما لم ينقل البتة (٤٧).

ثانياً: أنواع القراءات المردودة:

اختلف العلماء في تصنيف القراءات المردودة وتنوع أقسامها وسنستعرض بعضاً من تلك الآراء في كيفية تصنيفها وتقسيمها:
- فالقراءات المردودة عند مكّي بن أبي طالب ثلاثة أقسام:
الأول: قسم صح نقله عن الأحاد وصح في العربية وخالف لفظه الخط فيقبل ولا يقرأ به؛ لمخالفته لما أجمع عليه، ومجيئه من طريق الأحاد مما لا يثبت به قرآن ولا يكفر جاحده، ولبئس ما صنع لو جعده.
الثاني: قسم نقله ثقة ولا وجه له في العربية.
الثالث: قسم نقله غير ثقة.
والقسمان الأخيران لا يقبلان وإن وافقا خط المصحف (٤٨).
- عند أبي شامة نوعان: إذا اختلفت الأركان الثلاثة فهي قراءة شاذة، ضعيفة (٤٩).
- عند الإمام جلال الدين السيوطي أربعة أنواع:
الأول: الأحاد، وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار اللازم، فهذا لا يقرأ به.
الثاني: الشاذ، وهو ما لم يصح سنده.
الثالث: الموضوع، وهو ما ينسب إلى قائله من غير أصل كقراءات الخزاعي.
الرابع: المدرج، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير (٥٠).
- عند جلال الدين البلقيني نوعان:
الأول: الأحاد وهي قراءات الثلاث التي هي تمام العشرة، ويلحق بها قراءة الصحابة.

الثاني: الشاذ وهي قراءات التابعين كالأعمش ويعبى بن وثاب وابن جبير ونحوهم.

وهذا الكلام كما قال الإمام السيوطي فيه نظر^(٥١).

- عند ابن الجزري في المنجد نوعان:

الأول: غير المشهور وهو ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم، ولم تتلقه الأمة بالقبول ولم يستفرض.

الثاني: الشاذ وهو ما صح سنده ووافق العربية وخالف الرسم^(٥٢).

- عند ابن الجزري في النشر ثلاثة أنواع:

الأول: الضعيفة: وهي القراءة التي ضعف سندها كأن ينقلها غير ثقة.

الثاني: الشاذة: وهي القراءة التي صح سندها ووافقت العربية، ووافقت الرسم أو خالفته.

الثالث: الباطلة: وهي ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة^(٥٣).

قال الإمام السيوطي عن تقسيم ابن الجزري هذا: "وأحسن من تكلم في هذا النوع إمام القراء في زمانه، شيخ شيوخنا أبو الخير بن الجزري"^(٥٤).

ومما سبق يتبين لنا أن القراءات الشاذة على نوعين فقط مرجحة ما رآه شيخ الإقراء ابن الجزري رحمه الله:

النوع الأول:

القراءة التي صح سندها، ووافقت الرسم ووجهها من وجوه العربية، ولم تتلقها الأمة بالقبول، ولم تستفرض.

ومن أمثلة ذلك:

- قوله تعالى: "وعلم آدم الأسماء كلها"^(٥٥)

قرأ يزيد البربري ببناء الفعل "علم" للمجهول، ورفع "آدم" نيابة عن الفاعل^(٥٦).

- وقوله تعالى: "يسمعون كلام الله"^(٥٧).

قرأ الأعمش "كلم" بكسر اللام وقصرها^(٥٨).

فهاتان القراءتان وإن كانتا موافقتين للعربية ويحتملها الرسم وصح سندهما إلا أنهما لم يشتهرا الاشتهار المعتمد في قبول القراءة.

النوع الثاني:

القراءة التي صح سندها وافقت العربية وخالفت الرسم العثماني.
 - قوله تعالى: "والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى وما خلق الذكر والأنثى" (٥٩).
 قرأ عبد الله بن مسعود "والذكر والأنثى" (٦٠).
 قوله تعالى: (فأرسله معي رداء يصدقني) (٦١) قرأ أبي بن كعب "يصدقوني" بزيادة
 واو على خط المصحف (٦٢).
 - وقوله تعالى: " وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا " (٦٣)
 قرأ ابن عباس " وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحمة غصبا" بإبدال وراءهم
 بأمامهم : وزيادة لفظ صالحمة (٦٤).
 فهذه القراءات يحكم عليهما بالشذوذ لمخالفتها لرسم المصحف العثماني ورودها
 من طريق الأحاد.
 ولا يدخل في أنواع القراءات الشاذة ماييلي:
 - القراءة المدرجة: وهي ما زيد من القراءات على وجه التفسير، مثل قراءة ابن مسعود
 في قوله تعالى: " فصيام ثلاثة أيام " (٦٥) بزيادة متتابعات عليها (٦٦).
 وأخرج الحسن أنه كان يقرأ قوله تعالى: " وإن منكم إلا واردها " (٦٧) بزيادة
 قوله: (الورود: الدخول) (٦٨).
 قال ابن الجزري في آخر كلامه: "كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحا
 وبيانا، لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قرانا، فهم آمنون من
 الالتباس وربما كان بعضهم يكتبه معه" (٦٩).
 - القراءة الضعيفة: وهي ما لم يصح نقلها بشكل يفيد القطع كأن ينقلها غير ثقة
 مثل قراءة ابن السميع وأبي السمال وغيرهما في قوله تعالى: "قال يوم نتجيك بيدك
 لتكون لمن خلقك آية" (٧٠) بالحاء المهملة (نتجيك)، ويفتح اللام في (خلقك) (٧١).
 وفي الحقيقة أن القراءة الضعيفة تعتبر نوعا من أنواع القراءات الشاذة ولكن
 عندما لم يعتبرها العلماء في التفسير واللغة والأحكام أثرت إخراجها منها، اقتداء
 بما فعله ابن الجزري (٧٢).

- القراءة الموهومة: وهي القراءة التي صح سندها ووافقت الرسم وخالفت العربية. قال ابن الجزري: "ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون، وهو قليل جدا بل لا يكاد يوجد" (٧٣) ، ويقول مكّي في هذا النوع: "فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف" (٧٤).

ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: " ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش " (٧٥)
قرأ خارجة عن نافع معائش بالهمز (٧٦).

وقوله تعالى: (وان أدري أقرب أم بعيد ما توعدون) (٧٧).

قرأ ابن بكار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر بفتح ياء أدري (٧٨).

- القراءة الموضوعية: وهو ما ينسب إلى قائله من غير نقل أصلا، أو المكذوبة المختلفة المصنوعة المنسوبة إلى قائلها افتراء، وذلك مثل القراءة المنسوبة للإمام أبي حنيفة -رحمه الله- في قوله تعالى: (إنما يخشى الله من عباده العلماء) (٧٩) برفع هاء لفظ الجلالة ونصب العلماء كما ذكرنا ذلك سابقا.

فهذا كما قال ابن الجزري: "رده أحق ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر، وقد ذكر جواز ذلك عن أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي... وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء وأجمعوا على منعه وأوقف للضرب فتاب ورجع وكتب عليه بذلك محضر" (٨٠).

بالقراءة بالمعنى: وهي استبدال بعض ألفاظ القرآن بألفاظ أخرى مرادفة لها في المعنى من لغة العرب.

قال ابن الصلاح: "وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرأنا فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلا والمجتري على ذلك مجتري على عظيم وضال ضلالا بعيدا، فيعزر ويمنع بالحبس ونحوه ولا يخلى إذا ضلّ ولا يحل للمتمكن من ذلك إهماله" (٨١).

وقال ابن الحاجب: "وأما تبديل آتنا بأعطنا، وسولت بزيت ونحوه فليس هذا من الشواذ وهو أشد تحريما، والتأديب عليه أبلغ والمتع منه أوجب" (٨٢).

المبحث الثالث:

زمن شذوذ القراءات

من يتتبع تاريخ القرآن الكريم يجد أن الله ﷻ أنزل القرآن منجماً على الرسول ﷺ في خلال ثلاث وعشرين سنة بالأحرف السبعة رحمة بالأمّة وتيسيراً عليها، وكان رسولنا ﷺ يعارض جبريل ﷺ بالقرآن في كل سنة مرة. وفي العام الذي قبض فيه ﷺ وانتقل إلى الرفيق الأعلى عارض جبريل ﷺ بالقرآن مرتين فنسخت الكثير من القراءات القرآنية التي نزلت في بادئ الأمر وهي ما يعتبرها العلماء بعد ذلك قراءات الشاذة (٨٣).

فالعرضة الأخيرة كانت هي البداية لظهور القراءات الشواذ، إلا أن الصحابة رضوا كان إدراكهم لأمر النسخ متأخراً مع حضور عدد منهم هذه العرضة. فقبض رسول الله ﷺ والصحابة رضوا يقرؤون بما تعلموا من الرسول ﷺ، ويقرنون الناس بذلك، وكل رجل منهم متمسك بما أجاز له ﷺ (٨٤)، ثم جمعت الصحف في عهد أبي بكر رضوا مشتملة على الأحرف السبعة كلها التي نزل بها القرآن الكريم (٨٥)، إلى أن جاء عهد الخليفة عثمان رضوا فحدث ما حدث من اختلاف الناس في القراءة، وتكفير بعضهم لقراءة بعض، فخشى الصحابة رضوا من اختلاف الناس وتفرقهم بسبب اختلاف القراءات (٨٦)، حينها أدرك الصحابة رضوا أن الرخصة بالقراءة بالأحرف السبعة انتهت ولم يبق منها إلا ما ثبت واستقر في العرضة الأخيرة، فأجمعوا رضوا على كتابة القرآن العظيم على العرضة الأخيرة التي قرأها النبي ﷺ على جبريل ﷺ عام قبض، وعلى ما أنزل الله تعالى دون ما أذن فيه، وعلى ما صح مستفيضاً من النبي ﷺ دون غيره، إذ لم تكن الأحرف السبعة واجبة على الأمّة وإنما كان ذلك جائزاً لهم مرخصاً فيه، واجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل محظور (٨٧).

وأمر عثمان رضوا بإحراق ما عدا ذلك من الصحف (٨٨)، فكان جمع عثمان رضوا هو الحد الفاصل بين القراءة الصحيحة والشاذة، وأصبحت موافقة القراءة لأحد المصاحف

العثمانية شرطا لقبولها^(٨٩)، واستقر بذلك مفهوم الشذوذ في الأذهان لكن دون أن يترجم على الألسن.

فكان الصحابة^{رضي الله عنهم} يتابعون مصحف عثمان^{رضي الله عنه} فيما تعلموه من رسول الله^{صلى الله عليه وسلم}، فالقراءة الموافقة لمصحف عثمان^{رضي الله عنه} مقبولة مقروء بها، والمخالفة له متروكة متوقف عن القراءة بها.

ومع شذوذ هذه القراءات وخروجها عن إجماع الأمة إلا أن بعض القراء تمسكوا بها، مقتنعين بأن ما صح عن النبي^{صلى الله عليه وسلم} لا يمكن تجاهله، كما أشار إلى ذلك مكّي القيسي بقوله: (ولذلك تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف مما ثبت نقله وليس ذلك بجيد)^(٩٠)

ثم ظهر بعد ذلك الاسم (القراءات الشاذة)، فكان من أوائل من لهج به أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، فيروى أن رجلا قال له: "كيف تقرأ (فيومئذ لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد)"^(٩١)؛ وقد جاء عن النبي (فيومئذ لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد)^(٩٢)، قال أبو عمرو: "لو سمعت الرجل الذي قال: سمعت النبي^{صلى الله عليه وسلم} ما أخذته عنه! وتدري لم ذاك؟ لأنني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة"^(٩٣).

ونافع بن العلاء المدني (١٦٩هـ) أيضا، يروي المسيبي عن نافع أنه قال: "قرأت على هؤلاء فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألفت هذه القراءة"^(٩٤). أي إنه ترك ما انفرد به أحد شيوخه وما خالف به قراءة الجماعة. ثم تعارف الناس على هذا الاسم، وأصبح مصطلح الشذوذ يطلق على القراءة التي يخالف بها القارئ ما أجمع عليه القراء، قال أبو حاتم السجستاني: "أول من تتبع بالبصرة وجوه القرآن وألفها، وتبع الشاذ منها فبحث عن إسناده هارون بن موسى الأعور"^(٩٥)، قال ابن الجزري: "مات هارون فيما أحسب قبل المائتين"^(٩٦).

ثم تلاه جملة من العلماء الذين ألفوا في شواذ القراءات: منهم: محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ألف كتابا كبيرا في مشهور القراءات وشاذها^(٩٧).

كذلك أبو بكر بن مجاهد (ت ٢٢٤هـ) فبعد أن ألف كتاب السبعة في القراءات المتواترة، ألف كتابا آخر سماه الشواذ.

وكان هؤلاء العلماء قد أطلقوا الشذوذ وحكموا به على قراءات عدداً من العلماء بعد ذلك من القبول، إذ إن كلا منهم يطلق الشذوذ وفق مقاييس اختيارية وضوابط معينة، يميز بها ما يجب أخذه، وما يجب رده، ولم يكن يصدر الحكم على قراءة بشكل عشوائي(٩٨). إلى أن ظهر بعد ذلك التخليط في القراءات، وعسر الضبط، وانتشر التفريط، واشتبه الصحيح بالشاذ الفاذ. فوضع الأئمة لذلك ميزاناً يرجع إليه، ومعياراً يعول عليه(٩٩). وحددوا الأبعاد الثلاثية لقبول القراءة، أو ردها والحكم عليها بالشذوذ وعدم القبول، حتى يعرف أولها من آخرها ومبتدؤها من منتهاها، قال الإمام أبي شامة، في شرحه للشاطبية: "وذكر المحققون من أهل العلم بالقراءة، ضابطاً حسناً في تمييز ما يعتمد عليه من القراءات، وما يطرح، فقالوا: كل قراءة ساعدها خط المصحف، مع صحة النقل فيها، ومجيئها على الفصح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختلفت هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة شاذة أو ضعيفة"(١٠٠). وقال الإمام الجعيري: "ضابط كل قراءة تواتر نقلها، ووافقت العربية مطلقاً، ورسم المصحف ولو تقديراً، فهي من الأحرف السبعة، وما لا تجتمع فيه فشاذ"(١٠١).

فبدأ الحكم على بعض القراءات بالشذوذ بعد أن عرفت هذه الضوابط التي تقاس بها القراءات الصحيحة، وقبل هذه الفترة كانت القراءات الشاذة موجودة لكن لم يطلق عليها هذا الاصطلاح بعد(١٠٢)، ولم يحكم عليها به.

ومن الأمور التي أسهمت في شذوذ بعض القراءات، ما يعرف عند القراء بمسألة الاختيار، وهو ما يميل إليه القارئ من بين مروياته، ويركن إليه على وفق مقاييس معينة، فيلتزمه ويقرئ به حتى عرف به واشتهر عنه(١٠٣). ومنه قول الإمام نافع السابق الذكر: "قرأت على هؤلاء فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألفت هذه القراءة"(١٠٤). وهذا الاختيار مأخوذ بنقل وأثر لا عن اجتهاد ورأي في تخير الوجوه والروايات الماثورة، قال أبو عمرو الداني في نسبة الاختيارات والقراءات إلى القراء أنها: "إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"(١٠٥).

فما أهمله القراء من تلك المرويات أصبح في عداد القراءات الشواذ بسبب انقطاع الإسناد.

والذي أراه هنا والله أعلم:

أن القراءات الشاذة لها مكانتها في الدين؛ إذ إن مصدرها الوحي من الله ﷻ كغيرها من القراءات القرآنية، ولكن نسخ قسم منها بالعرضة الأخيرة، ورد العلماء قسماً آخر لقلّة القراءة بها بعد أن كانت متواترة في عصر من العصور، قال الإمام السبكي: إن المتواتر في الطبقة الأولى قد يكون أحاداً فيما بعدها، وهذا محمل القراءات الشاذة (١٠٦).

أن بداية ظهور الشاذ في القرآن الكريم كان عند معارضة جبريل ﷺ القرآن مع النبي ﷺ في السنة التي توفي فيها ﷺ، فما نسخ من القراءات بعد هذه المعارضة اعتبر شاذاً. وأما ما فعله عثمان ﷺ من إحراق المصاحف وجمع الناس على ما صح من القراءة فيعتبر الحد الفاصل بين القراءات الصحيحة والشاذة.

أن اشتهاً لفظ الشذوذ كان في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، وكان الحكم به على بعض القراءات بعد وضع العلماء لضوابط القراءة المقبولة في أوائل القرن الرابع. ولعل السبب في تسميتها بالقراءة الشاذة يعود إلى أنها شذت عن الطريق الذي نقل به القرآن، حيث نقل بجميع حروفه نقلاً متواتراً.

أن وصف القراءات بالشذوذ فيه نوع من الحدة والمبالغة إلى حد ما، فلو حكم عليها بالنسخ أو الرفع أو التوقف عن القراءة بها لكان أولى وأجدر؛ إذ من المعلوم أن القراءات التي رواها لنا الصحابة كابن مسعود وأبي وعائشة وغيرهم، منزلة من الله عز وجل نقلوها عن النبي ﷺ ولم يتقولوها أو يأتوا بها من تلقاء أنفسهم، وإطلاق التسمية بالشاذ يوهم هذا، ويدخل في النفس الشك في أمانتهم، وهم لم يقرؤوا إلا في حدود ما أنزل الله تعالى على نبيه محمد ﷺ.

المبحث الرابع:

أمثلة على القراءات الشاذة:

١_ قال تعالى: "إما يأتينكم رسل منكم" (١٠٧) قرأ أبي بن كعب "تأتينكم" بناء التانيث لأن الفاعل "رسل" جمع تكسير يجوز في فعله التذكير والتانيث. وهي غير متواترة.

٢_ قال تعالى: "فاسعوا إلى ذكر الله" (١٠٨) قرأ مسروق بن الأجدع عن ابن مسعود: "فامضوا". وهي مخالفة للرسم العثماني، وتعتبر تفسيراً للقراءة المتواترة.

٣_ قال تعالى: "وما خلق الذكر والأنثى" (١٠٩) روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قرأ: "والذكر والأنثى".

وهي: غير متواترة وغير موافقة للرسم العثماني.

ومن القراءات الشاذة التي رويت عن ابن شنبوذ (ت٢٢٨هـ) وكتبها ابن مجاهد بيده في المحضر عليه وسألوه عنها فاعترف بها، وكان ذلك في يوم السبت ٦/٤/٣٢٢هـ:

١_ "فامضوا إلى ذكر الله، بدل " فاسعوا إلى ذكر الله "

٢_ "وتجعلون شكركم أنكم تكذبون، بدل " وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون" (١١٠)

٣_ "كل سفينة صالحة غصبا، بدل " كل سفينة غصبا " (١١١)

٤_ "كالصوف المنفوش، بدل " كالعهن المنفوش " (١١٢)

٥_ "فاليوم ننجيك بيدك، بدل " فاليوم ننجيك بيدك " (١١٣)

٦_ "تبت يدا أبي لهب وقد تب، بدل " تبت يدا أبي لهب وتب " (١١٤)

٧_ فلما خر تبينت الإنس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا حولاً في العذاب المهين " فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين " (١١٥)

٨_ "فقد كذب الكافرون فسوف يكون لزاماً" " فقد كذبتهم فسوف يكون لزاماً " (١١٦)

٩_ "وينهون عن المنكر ويستغيثون الله على ما أصابهم وأولئك هم المفلحون، بدل

“وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون” (١١٧)

١٠_ “تكن فتنة في الأرض وفساد عريض، بدل “فساد كبير” (١١٨)

ويبدو أن الرجل كان مغترا بعلمه، ولذلك أعلظ للوزير في الخطاب وللقاضي ولا بن مجاهد، ونسبهم إلى قلة المعرفة، وأنهم لم يسافروا في طلب العلم كما سافر (١١٩).

١١_ قال تعالى: “بدم كذب” (١٢٠) قرأ الحسن “بدم كذب” بالدال.

قال أبو الفتح: أصل هذا من الكذب وهو: القوف، يعني: البياض الذي يخرج على أظفار الأحداث.

فكانه دم قد أثر في قميصه فلحقته أعراض كالنقش عليه (١٢١).

ومن الملاحظ أن معظم القراءات الشاذة إما غير متواترة أو غير موافقة للرسم. ولا يعتبر ورودها عن بعض العلماء طعنا في شخصه، ومكانته العلمية، وقد وردت قراءات شاذة عن بعض الأئمة العشرة الذين وصلتنا قراءاتهم بالتواتر، وذلك ما يؤكد أن العبرة ليست بالنظر إلى القارئ ومكانته، وإنما العبرة بمدى صحة الضابط والقانون الذي وضعه العلماء لمعرفة القراءة الصحيحة.

المبحث الخامس:

كيفية معرفة القراءات الشاذة ومصادرها.

لا شك أن الجهابذة في علم القراءات والدارسين له يستطيعون تمييز صحيح القراءات من شاذها، لكن كيف يعرف غير المتخصص في هذا العلم الشاذ منه؟ نقول إن هناك طريقتين لمعرفة ذلك:

الأول: مراجعة شيوخ الإقراء الموثوقين، وهذا هو الأصل في تلقي القرآن أن يكون بالمشافهة، وسؤال المتخصصين في هذا العلم، فالله عز وجل قد أرشدنا إلى سؤال أهل العلم في كل ما يعرض لنا ويشكل علينا، فقال تعالى: “فسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون” (١٢٢).

والثاني: الرجوع إلى الكتب التي ألفها العلماء في هذا المجال سواء كانت في القراءات المتواترة التي حصرها حصرا دقيقا لكي يعلم أن ما لم يرد فيها فهو شاذ. ومن هذا:

- كتاب السبعة في القراءات، للإمام أحمد بن موسى بن مجاهد، المتوفى سنة ٣٢٤هـ.
- الغاية في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، المتوفى سنة ٣٨١هـ.
- المبسوط في القراءات العشر، تأليف أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، المتوفى سنة ٣٨١هـ.
- التذكرة في القراءات، تأليف أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، المتوفى سنة ٣٩٩هـ.
- التبصرة في القراءات السبع، تأليف مكّي بن أبي طالب القيسي، المتوفى سنة ٤٣٧هـ.
- التيسير في القراءات السبع، وجامع البيان في القراءات السبع، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان الداني، المتوفى سنة ٤٤٤هـ.
- الجامع في القراءات العشر، لأبي الحسن علي بن محمد بن فارس الخياط البغدادي، المتوفى سنة ٤٥٠هـ.
- التلخيص في القراءات الثمان، تأليف أبي معشر الطبري، المتوفى سنة ٤٧٨هـ.
- المستنير في القراءات العشر لأبي طاهر أحمد بن علي بن عبّيد الله بن عمر بن سوار البغدادي، المتوفى سنة ٤٩٦هـ.
- كتاب إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، تأليف أبي العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي، المتوفى سنة ٥٢١هـ.
- الإقناع في القراءات السبع، تأليف أبي جعفر ابن الباذش الأنصاري، المتوفى سنة ٥٥٤هـ.
- المصباح في القراءات العشر، لأبي الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي الشهرزوري البغدادي، المتوفى سنة ٥٥٠هـ.
- النشر في القراءات العشر، وتقريب النشر في القراءات العشر، وتحرير التيسير في القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرّة، تأليف أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، المتوفى سنة ٨٢٣هـ.
- غيث النفع في القراءات السبع، تأليف الشيخ علي النووي الصفاقسي، المتوفى سنة ١١١٨هـ.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر لأبي حفص سراج الدين عمر زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري النشار، المتوفى سنة ٩٢٨هـ.

- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (الصغرى)، للشيخ عبد الفتاح القاضي.
- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر (الكبرى)، تأليف الأستاذ محمد سالم محيسن.
- التذكرة في القراءات الثلاث المتواترة وتوجيهها من طريق الدرّة، تأليف محمد سالم محيسن. ومن المنظومات الشهيرة:
- متن حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع (الشاطبية)، تأليف القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي، المتوفى سنة ٥٩٠هـ.
- ومن الشروح عليها:
- كنز المعاني في شرح حرز الأمانى الشهير (بشعلنة)، للإمام محمد بن أحمد، المتوفى سنة ٦٥٦هـ.
- إبراز المعاني من حرز المعاني في القراءات السبع، تأليف عبد الرحمن ابن إسماعيل الشهير (بأبي شامة)، المتوفى سنة ٦٦٥هـ.
- كنز المعاني للإمام الجعبري، المتوفى سنة ٧٢٢هـ.
- سراج القارئ المبتدى وتذكار القارئ المنتهى، تأليف أبي القاسم علي بن عثمان الشهير بابن القاصح، المتوفى سنة ٨٠١هـ.
- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، للشيخ عبد الفتاح القاضي.
- إرشاد المرید في شرح القصيد، للشيخ محمد علي الضباع.
- متن الدرّة المضية. لمحمد بن محمد المعروف بابن الجزري، المتوفى سنة ٨٢٢هـ، وهي في القراءات الثلاث.
- ومن الشروح عليها مايلي:
- شرح الدرّة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر، لشيخ عثمان بن عمر بن أبي بكر الناشري الزيدي، المتوفى سنة ٨٤٨هـ.
- شرح الدرّة المضية في القراءات الثلاث المروية، للإمام محمد بن محمد بن محمد أبي القاسم النويري، المتوفى سنة ٨٩٧هـ.
- شرح السمنودي على متن الدرّة المتممة للقراءات العشر، للإمام محمد بن حسن السمنودي المتوفى سنة ١١٩٩هـ.

- الوجوه المسفرة في إتمام القراءات العشرة، تأليف محمد بن أحمد الأزهري المصري المعروف بالمتولي، المتوفى سنة ١٢١٢هـ.
- البهجة المرضية في شرح الدرّة المرضية، للشيخ محمد علي الضياع.
- متن طيبة النشر في القراءات العشر، تأليف محمد بن محمد المعروف بابن الجزري. ومن الشروح عليها:
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تأليف الإمام شهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، المتوفى سنة ٨٢٥هـ.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تأليف أبي القاسم محمد بن محمد بن علي التويري، المتوفى سنة ٨٥٧هـ.
- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها، تأليف الأستاذ محمد سالم معيسن.
- كما أن هناك منظومات أخرى لكنها لم تشتهر مثل:
- الهداية لابن الجزري في القراءات الثلاث المتواترة، ولكنها لم تشتهر لأنه ذكر فيها بعض الطرق ولم يذكرها في الدرّة.
- لوامع الغرر شرح فرائد الدرر في القراءات الثلاث المكملّة للعشر وتوجيهها، تأليف أحمد بن إسماعيل الكوراني، المتوفى سنة ٨٩٢، تحقيق الدكتور ناصر القشامي لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى، وشرحه الشرعي في كتاب له.
- متن التنقيح في نظم الدرّة في القراءات الثلاث المتتمّة للعشرة، لمحمد بن محمد بن محمد هلال الإبياري، كان حيا سنة ١٢٣٤هـ.
- أو معرفتها بالرجوع إلى المؤلفات الخاصة التي أفردوها في القراءات الشاذة. ومن هذا:
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، المتوفى سنة ٣٩٢هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تأليف الإمام حسين بن أحمد بن خالويه.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تأليف أحمد بن محمد عبد الغني الدمياطي، المتوفى سنة ١١١٧هـ.
- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ عبد الفتاح القاضي.

- التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن، لعبد الرحمن بن عبد المجيد الصقراوي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ، حققه أحسن سقاء محمد شرف الدين لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية.

- كما أن هناك منظومة في الشواذ لابن الجزري (نهاية البررة فيما زاد عن العشرة). وشرحها كشف الأسرار عن قراءة الأئمة الأخيار، تأليف أبي العباس أحمد بن إسماعيل الكوراني، المتوفى سنة ٨٩٣هـ دراسة وتحقيق عبد الله بن حماد القرشي رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى.

- إعراب القراءات الشواذ، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ إلى جانب هذا كتب التفسير التي تعنى بذلك كتفسير الطبري والزمخشري والقاسمي أبي حيان وغير ذلك من الكتب.

المبحث السادس:

بعض الفوائد من دراسة الشاذ:

من المعلوم مما سبق أن القراءات الشاذة وحي أنزله الله عز وجل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم كغيرها من القراءات المتواترة، ولكنها نسخت بعد ذلك بالعرضة الأخيرة في السنة التي توفي فيها عليه الصلاة والسلام، ومحال على الله أن يكون هذا الأمر عبثاً أو قصوراً منه جل شأنه، بل إن هناك العديد من الحكم والفوائد التي نستطيع أن نستخلص بعضها من تلك القراءات الشاذة، وأن هناك الكثير من المعاني القوية التي ندركها بالنظر فيما ورد في الآيات من قراءات شاذة، قال ابن الجزري نقلاً عن ابن الصلاح: "وإنما نقلها من نقلها من العلماء لفوائد فيما يتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها، هذا طريق من استقام سبيله" (١٢٣) يعني بذلك القراءات الشاذة، ومن هذه الفوائد ما يلي:

١- تميز الشاذ من المتواتر:

لعل من أعظم الفوائد من دراسة الشاذ هو تمييزه عن المتواتر، وفي معرفة القراءة المتواترة وتقيدها وضبطها، ومعرفة القراءة الشاذة وتقيدها وضبطها كذلك، لدليل على دقة هذه الأمة، وشدة تحريها، ومعرفة جهودها المبذولة تجاه

كتاب الله لحفظه من التبديل والتحريف ودخول ما ليس منه فيه. فهي لم تكتفي بإثبات المتواتر ونشره، بل وجمعت الشاذ وحذرت منه.

٢- إعظام أجور هذه الأمة:

فجهود العلماء المبذولة تجاه كتاب الله من جمع القرآن بجميع قراءات وشدة التحري والتدقيق فيها وتمييز المتواتر والشاذ منها وتتبع لأسانيدهما حفظاً لكتاب الله من التحريف والتبديل لا شك أن في كل ذلك زيادة وإعظاماً لأجور هذه الأمة، فعلى قدر الجهد يكون الأجر والله يضاعف لمن يشاء (١٢٤).

٣- معرفة صحة التأويل، والإعانة على فهم مبهم الآيات ودفع توهم ما ليس مراداً، وإزالة ما يشكك على العلماء حال التفسير:

قال أبو عبيد في فضائل القرآن: "المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة، وتبين معانيها.... ثم قال: فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن، فكيف إذا روى عن الصحابة ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى، فإدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل" (١٢٥).

ومن الأمثلة على هذا:

قوله تعالى: " وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس" (١٢٦) قرأ سعد بن أبي وقاص "وله أخ أو أخت من أمه" (١٢٧) بزيادة لفظ (من أمه)، فقد أجمع العلماء على أن المقصود بهم الإخوة لأم، فعلم بالقراءة الشاذة صحة هذا التأويل. وقال تعالى: " يا أيها اللذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع" (١٢٨)

قرأ ابن مسعود "فامضوا إلى ذكر الله" (١٢٩)، فهذه القراءة الشاذة دفعت توهم ما ليس مراداً من الآية، بمعنى أنها وضحت حكماً يقتضي الظاهر خلافه في أن المراد من السعي على القراءة المتواترة هو المضي لا المشي السريع إذ هو منهي عنه (١٣٠). ومما يؤكد معنى القراءة الشاذة قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا أتيتم الصلاة فعليكم بالسكينة، ولا تأتوها وأنتم تسعون، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا" (١٣١).

وقال تعالى: "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به" (١٣٢)
قرأ عبد الله بن مسعود "إن تأويله إلا عند الله" (١٣٣)، وفي حرف أبي ويقول
الراسخون في العلم آمنا به" (١٣٤). اختلف العلماء في هذه الواو على القراءة المشهورة
هل هي للعطف؟ فيعني ذلك أن تأويل المتشابه يعلمه الله ويعلمه الراسخون في
العلم، وهم مع علمهم يقولون آمنا به، فيصبح المعنى أن الله والراسخون في العلم
هم اللذين يعلمون تأويل المتشابه.

أم أن الواو هنا للاستئناف؟ فيكون الكلام تاما عند قوله: (وما يعلم
تأويله إلا الله) ومعنى ذلك أن علم المتشابه عند الله ولا يعلمه أحد غيره، وأن
الراسخون في العلم يدينون لله عز وجل بالإيمان به.

فهاتان القراءتان أزالتا هذا النوع من الإشكال في التفسير، فقررت المعنى
الثاني وهو أن الواو للاستئناف وليست للعطف. وقوله تعالى: (كالعن
المنفوش) (١٣٥)، قرأ ابن مسعود "كالصوف المنفوش" (١٣٦).

فكانت هذه القراءة مبينة لما لعله لا يعرف عند البعض من قبائل العرب (١٣٧).

في بيان الأحكام الفقهية، وإزالة ما يشكل على العلماء في ذلك:

ومن الأمثلة على هذا:

قوله تعالى: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما" (١٣٨)، قرأ عبد الله بن مسعود
فأقطعوا أيماهما" (١٣٩) فهذه القراءة الشاذة بينت أن القطع إنما يكون لليد اليمنى.

وقوله تعالى في كفارة اليمين: (فكفارته إطعام عشرة مساكين من
أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة) (١٤٠)، قرئ "أو تحرير رقبة
مؤمنة" (١٤١). اختلف العلماء في الرقبة في كفارة اليمين هل تقيد بالرقبة المؤمنة
كما في كفارة القتل لإتعاد الحكم أو يبقى الحكم على إطلاقه لاختلاف
السبب؛ (١٤٢) فأنت القراءة الشاذة فأزالتا هذا النوع من الإشكال فرجحت القول
بتقيد الحكم بالرقبة المؤمنة.

له حجة يبنى عليها أهل النحو قواعدهم، ويجوزوا بها ما امتنع عندهم من وجوه اللغة:

قال مكّي القيسي: "إنما نذكر هذه الوجوه ليعلم تصرف الاعراب ومقاييسه لا لأن يقرأ به، فلا يجوز إلا بما روي وضح عن الثقات المشهورين ووافق خط المصحف" (١٤٣).

ومن أمثلة هذا:

ما فعله عيسى بن عمر حينما بنى بعض القواعد النحوية على قراءات شاذة، فهو يجيز نصب (غير) مستدلاً على ذلك بالقراءة الشاذة (١٤٤) في قوله تعالى: "مالكم من إله غيره" (١٤٥) على الاستثناء (١٤٦).

كما استدل ابن جني ببعض الشواذ للدلالة على وجوه كثيرة من القراءات المشهورة، فهو يرى أن في قراءة ابن عباس: (إنما ذلكم الشيطان يخوفكم أوليائه) (١٤٧) دلالة على إرادة المفعول الذي حذف في القراءة المشهورة (١٤٨) (إنما ذلكم الشيطان يخوف أوليائه) (١٤٩).

كما أن هناك بعض الدلائل في القراءات الشاذة على مذاهب نحوية متنازع فيها، ففي قراءة مجاهد: (قل تریصوا فإني معكم من المتربصين أم تأمرهم أحلامهم بهذا أم هم قوم طاغون) (١٥٠)، قرأ مجاهد: "بل هم قوم طاغون" (١٥١). حيث ذهب البصريون إلى أن هذه القراءة دليل على أن معنى (أم) المنقطعة في القراءة المشهورة هو (بل) (١٥٢).

٦- هي حجة داحضة لأهل الحق ودفع لأهل الأهواء والزيغ:

ومثال هذا: قوله تعالى: "وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً وملكا كبيراً" (١٥٣) قرئ "ملكاً" بفتح الميم وكسر اللام، ففي هذه القراءة أعظم دليل على رؤية الله تعالى في الآخرة (١٥٤).
٧- تصحيح لبعض العقائد الفاسدة:

ومثال هذا: قوله تعالى في قصة سليمان عليه السلام: (فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين) (١٥٥).

قرأ ابن مسعود وابن عباس -رضي الله عنهما- تبينت أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا (١٥٦). فهذه القراءة كشفت حقيقة أن الجن ليس لهم من علم الغيب حظ ولا نصيب، وتبين بطلان ما اعتقده بعض أصحاب ضعاف الإيمان من المسلمين في معرفة الجن بالعالم الغيبي (١٥٧).

الفصل الثاني:

القراءات الشاذة أحكامها وموقف العلماء منها.

المبحث الأول: حكم القراءة بالشاذ في الصلاة وخارجها.

المبحث الثاني: حكم الاحتجاج بالقراءات الشاذة واستنباط الأحكام منها.

المبحث الأول:

حكم القراءة بالشاذ في الصلاة وخارجها:

من المعلوم أن غير المتواتر من القراءات على قسمين: قسم صح سنده بنقل العدل عن مثله إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم، واستفاض نقله، وتلقته الأمة بالقبول فهذا مقطوع بصحته ويلحق بالقراءة المتواترة حكماً وإن لم يبلغ مبلغها؛ لأنه من قبيل الأحاد التي احتفت بها قرائن تفيد العلم اليقيني، والقسم الثاني لم تتلقه الأمة بالقبول ولم يستفرض وهذا فيه خلافات كثيرة بين العلماء وأقوال متعددة في حكم القراءة به في الصلاة وخارجها ساجملاً في ثلاثة أقوال:

القول الأول:

وهو قول جمهور العلماء: أنه لا تجوز القراءة بالشاذ من القراءات لتعبد بها مطلقاً، سواء كان ذلك في الصلاة أو خارجها، وحجتهم في ذلك أن القراءات الشاذة وإن ثبتت بالنقل إلا أنها لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله قرآن، والتعبد إنما يكون بالقرآن، أو نسخت بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني، أو لم تكن من الأحرف السبعة (١٥٨).

قال الإمام التووي: " لا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءات الشاذة، لأنها ليست قرآناً، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وهذا هو الصواب الذي لا يعدل عنه، ومن قال غيره فغالط أو جاهل، وأما الشاذة فليست متواترة، فلو خالف وقرأ بالشاذ أنكر عليه سواء قرأ بها في الصلاة أو غيرها" (١٥٩).

وقال ابن الصلاح عندما سئل عن حكم القراءة بالشاذ: "فما لم يوجد فيه شروط ذلك أي شروط المتواتر - كما عدا السبع أوعدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة في الصلاة وخارجها" (١٦٠).

وقال ابن الجزري: "قال أصحابنا من الشافعية وغيرهم: لو قرأ بالشاذ في صلاته بطلت صلاته إن كان عالماً، وإن كان جاهلاً لم تبطل ولكن لا تحسب له تلك القراءة" (١٦١).

وقال الشيخ سعد الدين الديري: "لا يجوز اعتقاد القرآنية في الشواذ التي لم تنقل بالشهرة والتواتر، ويحرم إيهام السامعين قرآنتها لاسيما إذا كان ذلك في الصلاة، وإنما يقرأ بالشواذ حيث لا يوهم أنها قرآن، ولو قرأ بها في الصلاة بما يوجب تغيير المعنى أوجب فساد الصلاة" (١٦٢).

وقال شيخ المالكية أبو عمرو بن الحاجب: "لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا غيرها كان عالماً بالعربية أو جاهلاً، وإذا قرأ بها قارئ كان جاهلاً بالتحريم عرف بها وأمر بتركها، وإن كان عالماً أدب بشرطه، وإن أصر على ذلك أدب على إصراره وحبس إلى أن يرتدع عن ذلك" (١٦٣).

وذكر النووي ما حكاه الإمام أبو عمرو بن عبد العزيز من إجماع المسلمين على أنه لا يجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يجوز أن يصلى خلف من يقرأ به (١٦٤).
وقال الشاشي: "من قرأ بالقراءة الشاذة لم تجزئه ومن اتهم به أعاد أبدأ" (١٦٥).

القول الثاني:

أجاز بعض العلماء القراءة بالشاذ، وحجتهم في ذلك أن الصحابة كانوا يقرؤون بها في الصلاة وخارجها، فلو لم تجز القراءة بها لكان أولئك لم يصلوا قط؛ لأن الواجب لا يتأتى بفعل المحرم، ومرتكب المعزم يسقط الاحتجاج بخبره وهم ثقلة الشريعة، فيسقط بذلك أساس الإسلام - والعياد بالله (١٦٦).

نقل شمش الدين الزرعي إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رجح فيها جواز القراءة بالشاذ فقال: "لا يجب على الإنسان التقييد بقراءة السبعة المشهورين باتفاق المسلمين... بل لو قرأ بقراءة تخزج عن مصحف عثمان وقد قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده جازت القراءة بها ولم تبطل الصلاة بها على أصح الأقوال" (١٦٧).

وقال ابن الجزري بعد ذكره للقراءة الصحيحة: "وَضُرِبَ لِمَ تَتَلَقَهُ الْأُمَّةَ بِالْقَبُولِ وَلَمْ يَسْتَفْضِ فَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ جَوَازُ الْقِرَاءَةِ بِهِ وَالصَّلَاةُ بِهِ" (١٦٨).

وقال النووي في الروضة: "وتصح بالقراءة الشاذة إن لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصانه، وهذا هو المعتمد" (١٦٩).

وقال الروياني في بحره: "إن لم يكن فيها تغيير معنى لم تبطل، وإن كان فيها زيادة كلمة أو تغيير معنى فتلك القراءة تجري مجرى أثر عن الصحابة أو خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن كان عمدا بطلت صلاته، أو سهوا سجد للسهو" (١٧٠).

القول الثالث:

وهو القول الوسط بين القولين السابقين، وهو خاص بحكم القراءة بها في الصلاة حيث قالوا: إن قرأ بها في ركن (في الفاتحة) لم يكن مؤديا لفرضه، وإن قرأ بها في غيره (غير الفاتحة) لم تكن مبطلّة، لأنه لم يتحقق الإتيان بالركن في الأول، ولا الإتيان بالمبطل في الثاني لجواز أن يكون من الأحرف السبعة.

قال أبو البركات ابن تيمية: "إنه إن قرأ بهذه القراءات في القراءة الواجبة وهي الفاتحة عند القدرة عليها لم تصح صلاته؛ لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لا تبطل صلاته؛ لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لا تبطل صلاته؛ لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل بجواز أن يكون ذلك من الحروف السبعة التي أنزل عليها القرآن" (١٧١).

وقال ابن عابدين: "أن القرآن هو ما لا شك فيه وأن الصلاة يمنع فيها من غير القراءة والذكر قطعاً، وما كان قصّة ولم تثبت قرآنيته لم يكن قراءة ولا ذكراً فيفسد، بخلاف ما إذا كان ذكراً فإنه وإن ثبت لم تثبت قرآنيته لم يكن كلاماً لكونه ذكراً، لكن إن اقتصر عليه تفسد وإن قرأ معه من المتواتر ما تجوز به الصلاة فلا" (١٧٢).

القول في المسألة:

- ذكر بعض العلماء الإجماع على عدم جواز التعبد بالقراءات الشاذة وهذه دعوى لا يسلم بها؛ لأن هذا يتناقض مع ما قرره ابن الجزري في كتابه النشر من خلاف في هذه المسألة بين الفقهاء كما بيناه سابقاً (١٧٣).

- القول الثاني غاية في الضعف ولا ينبغي التعويل عليه للأسباب التالية:
أن ما لم يثبت قرآنيته فلا يصح التعبد به مطلقاً. والشواذ لم تثبت بالتواتر فلا يحكم بقرآنيته؛ لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر.

أن قراءة الصحابة رضوان الله عليهم بهذه الشواذ لا يلزم ما ادعوه من لوازم؛ لأن الصحابة رضوان الله عليهم قد تلقوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذه القراءات لا تعتبر شاذة في حقهم؛ لأنها من قبيل ما ثبت بالنقل الذي نسخ بالعرضة الأخيرة، وتعتبر هذه القراءات في حقنا من الشواذ التي لا يجوز لنا القراءة بها؛ لأنها لم تنقل إلينا بشكل تقوم به الحجّة علينا.

اعتبر بعض المحققين أن شذوذ القراءات كان بعد إجماع الصحابة على المصحف العثماني، فما كان قبل ذلك لا نسقط عليه أحكام ما حصل بعده (١٧٤).

- أن اتفاق علماء بغداد على تأديب الإمام ابن شنبوذ واستتابته على قراءته وإقرانه بالشاذ، مما يدل على عدم جواز القراءة بالشاذ (١٧٥).

وأخيراً نقول: أن قراءتها لأجل التعليم غير معتقد قرآنيته ولا موهماً أحداً بذلك. وتدوينها في الكتب، فيجوز بإجماع العلماء ولا تشملها الأحكام السابقة. قال النووي: «علم أن الذي استقرت عليه المذاهب وأراء العلماء أنه إن قرأ بها غير معتقد أنها قرآن، ولا موهم أحداً ذلك. بل لما فيها من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها، أو الأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءتها» (١٧٦).

المبحث الثاني:

حكم الاحتجاج بالقراءات الشاذة واستنباط الأحكام منها:

اتفق العلماء جميعاً على عدم اعتبار القراءة بالقراءات الشاذة قرآناً، ولكنهم اختلفوا في الاحتجاج بها في التفسير واللغة والفقهاء إذا صح سندهما، ويمكن

الوقوف على آراء المفسرين والفقهاء واللغويين وذكر موقف كل فريق منهم على النحو التالي:

موقف المفسرين من القراءة الشاذة:

القول الأول:

يرى البعض من المفسرين أن القراءة الشاذة لا يصح الاحتجاج بها في تفسير بعض الآيات وتجليتها معانيها؛ لأنهم يرون أن الراوي لم يروه في معرض الخبر بل في معرض القرآن ولم يثبت فلا يثبت، وقالوا إذا بطل كونه قرآنا بطل من أصله فلا يحتج به على شيء.

قال الإمام الرازي: "والصحيح أن القراءة الشاذة مردودة لأن كل ما كان قرآنا وجب أن يثبت بالتواتر، فحيث لم يثبت بالتواتر قطعنا أنه ليس بقرآن، وأولى الناس بهذا أبو حنيفة، فإنه بهذه الحروف تمسك في أن التسمية ليست من القرآن فالقراءة الشاذة لما كانت مخالفة وجب القطع بفسادها" (١٧٧). وقال ابن العربي: "القراءة الشاذة لا ينبغي عليها حكم لأنه لم يثبت لها أصل" (١٧٨).

القول الثاني:

وذهب جمهور المفسرين إلى الاحتجاج بها وردوا على المانعين بقولهم بأنه لا يلزم من التسليم ببطلان كونه قرآنا التسليم بعدم كونه خبرا؛ ولذلك إذا بطل كونه قرآنا لم يمنع ذلك من الاحتجاج بها كأخبار الأحاد التي ليست بقرآن. قال القرطبي: "وان لم يثبت كونه قرآنا فقد ثبت كونه سنة، وذلك يوجب العمل كسائر أخبار الأحاد" (١٧٩).

وقال محمد بازمول: "أن المعنى التفسيري الذي ينتج عن اختلاف القراءات الشاذة الصحيحة السند، إن لم يكن من باب تفسير القرآن بالقرآن لعدم الجزم بقرآنيته من عدمه، فإنه يكون من باب تفسير القرآن بأقوال الصحابة" (١٨٠).

وقال أبو عبيد: "المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة، وتبين معانيها.... ثم قال: فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن، فكيف إذا روى عن الصحابة

ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير و أقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل. (١٨١).

قال ابن العربي: "الزيادة إذا لم تنقل نقل الأصل، لكن رواها الثقة منفردا... يجب العمل بها، لأنه يمكن أن يفوت البعض ما حصله البعض وكم يرى ممن تتبع الأحاديث من زيادة بعض الرواة على بعض وإفادتهم لنا أسقط سواهم وقد يكون بعضهم أقرب من بعض، فيكون بعضهم أوعى له من بعض وهذا يتبين عند الإنصاف". (١٨٢).

موقف الفقهاء من القراءة الشاذة:

القول الأول:

ذهب جمهور العلماء إلى الاحتجاج بها تنزيلا لها منزلة أخبار الأحاد: وأخبار الأحاد حجة تستنبط منها الأحكام الشرعية ويعمل بها، وذكر هذا أبو الطيب والحسين والرويانى والرافعي: وصححه ابن السبكي ونقل مثل هذا عن أبي حنيفة (١٨٣).

وذكر ابن عبد البر أيضا: "أجماع العلماء على أن القراءة الشاذة إذا صح النقل بها عن الصحابة فإنه يجوز الاستدلال بها في الأحكام". (١٨٤).

وقال تقي الدين الشافعي: "القراءة الشاذة كالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيجب العمل بها". (١٨٥).

القول الثاني:

خالف في ذلك بعض العلماء، وذهبوا إلى عدم حجية القراءات الشاذة. لكونها لم تثبت قرآنيته، فلا يجوز العمل بها.

قال أبو المعالي: "ظاهر مذهب الشافعي أن القراءة الشاذة التي لم تنقل تواترا، لا يسوغ الاحتجاج بها، ولا تنزل منزلة الخبر الذي ينقله أحاد من الثقات". (١٨٦).

وقال محمد الغزالي: "مبنانا فيما نأتي ونذر الإقتداء بالصحابة رضي الله عنهم. وقد كانوا لا يقبلون القراءة الشاذة... فإن قيل لا ينحط عن خبر الواحد فليعمل به، قلنا العمل به ينبي على كونه من القرآن وقد بطل ذلك، ثم مستندنا في العمل بخبر الواحد سيرة الصحابة وهم لم يعملوا به". (١٨٧).

وقال فخر الدين الشافعي: "القراءة الشاذة ليست بحجة، لأننا نقطع أنها ليست قرآناً، إذ لو كانت قرآناً لكانت متواترة، فإننا لو جوزنا أن لا ينقل شيء من القرآن إلينا على سبيل التواتر نفتح باب طعن الزوافض والملاحدة في القرآن" (١٨٨).

وقال السمعاني: "إن الاحتجاج بالقراءة الشاذة ساقط والدليل عليه شيان: أحدهما القرآن قاعدة الإسلام، ومنبع الشرائع، وإليه الرجوع في جميع الأصول، ولا أمر في الدين أهم منه، والأصل أن كل ما جلَّ خطره وعظم موقعه في أمر الدين فأهل الأديان يتواطئون ويتفقون على نقله وحفظه، وتتوفر دواعيهم على ذلك، فلو كانت هذه القراءة من القرآن الذي أنزله الله تعالى لنقل نقلاً مستفيضاً ولشاع ذلك في أهل الإسلام، وحين لم ينقل دل أنه ليس بقرآن، وإذا لم يكن من القرآن الذي أنزله الله تعالى لم يحم به حجة؛ لأنه لو كان حجة لكان حجة من هذه الجهة... وقولهم إن القراءة الشاذة تنزل منزلة الخبر الواحد، هذا دعوى ولا يعرف هذا وبأي دليل تنزل منزلة الخبر الواحد، ونحن نعلم أنه لا نقل في هذه القراءات لا من قبل التواتر ولا من قبل الأحاد، ويقول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أجمعوا في زمن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه على هذا المصحف الذي يدعى الإمام وهو الذي بين أظهرنا، وطرحوا ما عداه وروى أنهم حرقوا الباقي... وقد اشتمل الصحاح على أشياء لا توجد إلا في قراءة ابن مسعود، ولكن مع هذا نقول لا يقوم بما فيه حجة لعدم النقل؛ ولأنه لو كانت تشتمل تلك القراءة على أحكام لا توجد في القراءة المعروفة لم يعرض عنها الأئمة، ولنقلوا ذلك إما بتواتر أو بأحاد حتى لا تضيع ولا تعطل تلك الأحكام، فهذا وجه الكلام في هذا" (١٨٩).

موقف اللغويين من القراءة الشاذة:

يعتبر القرآن الكريم بقراءته المتواترة والشاذة أصيلاً بالنسبة للنحو العربي، فقد ارتبط النحو بالقرآن منذ نشأته ارتباطاً وثيقاً، وكان للعلماء مواقف منهجية علمية في ذلك ما بين مؤيد ومعارض على النحو التالي:

الفريق الأول:

كثير من علماء النحو واللغة من احترم هذه القراءات وأجلها وجعلها حجة للنحو، قال ابن خالويه: "قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي

أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك^(١٩٠). وقال الرازي: إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن أولى من هذا كله^(١٩١).

الفريق الثاني:

أما الفريق الثاني فقد رفض كثيرا من القراءات، وطعن فيها المتواترة منها والشاذة كذلك، فيرميها تارة بالخطأ، وتارة بالرداءة وأخرى بالضعف؛ لأنهم وضعوا معايير وقواعد للغة، فإذا اصطدمت القراءة بما وضعوه من المعايير لجئوا إلى طرق مختلفة لردّها: إما بالتأويل، أو بالرفض، أو بالتضعيف، أو بالشذوذ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اعتقادهم أن القراءات مجرد آراء وليس لها صلة بالرسول صلى الله عليه وسلم، فهي لم تثبت لديهم بما تقوم به الحجة.

القول في المسألة:

ننبه أولا على أنه لا خلاف بين العلماء في أن القراءة الشاذة لا يمكن اعتبارها في القرآن لأن تصحيحها يقدح في كون القرآن متواترا^(١٩٢).

والذي يترجح لدي أن الاحتجاج بالقراءات الشاذة في التفسير والفقهاء واللغة جائز لعدة أسباب:

١- أن هذه القراءات التي نقلت إما أن تكون قرآنا أو لا، فإن كانت قرآنا فينبغي المصير إليه، وإن ثبت نسخ تلاوته بالإجماع فلا دليل على نسخ حكمه، وإن لم تكن قرآنا فالأصل في الاحتجاج بالنصوص التأكد من صحة السند وقد حصل هذا، فإن انتفت قرآنية الشاذ فلم ينتف كونه هذه القراءات أخبارا عن الرسول ﷺ إن رفعها الصحابي، إليه وخبر الواحد يعمل به، أما إن لم يصرح الصحابي برفعها فإدنى أحوالها أن تكون من قول الصحابي وقول الصحابي حجة، فهذا هو رأي جمهور المفسرين والفقهاء والغالب أن الصواب دائما مع جمهور علماء المسلمين^(١٩٣).

٢- أن الاستدلال بها في القضايا اللغوية أولى فهي أوثق من أبيات الشعر مجهولة القائل، وبالنظر إلى كتب النحاة واللغويين يتبين أن القراءات متواترها وشاذها كانت حجة عند أغلبهم، أما من أنكرها منهم كان لقيام مانع عنده، ولذلك يقول السيوطي: وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذ لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم

يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه^(١٩٤)، وقال بعضهم: توجيه القراءات الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة^(١٩٥).

هذا إذا كانت القراءة الشاذة لم تناقض النص الصريح والافلا حجة فيها، فتعتبر حجة إذا وردت لبيان الحكم لا لابتداء الحكم، قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «والأصح أنه - أي القراءات الشاذة - يجري مجرى الأخبار الأحاد في الاحتجاج، لأنه منقول عن النبي ﷺ ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنيته انتفاء عموم خبريته، وقيل: لا يحتج به لأنه إنما نقل قرآناً ولم تثبت قرآنيته، وعلى الأول احتجاج كثير من أئمتنا على قطع يمين السارق بقراءة (أيمانهما)، وإنما لم يوجبوا التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءة (متتابعات) لما صحح الدارقطني إسناده عن عائشة رضي الله عنها: «نزلت (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) فسقطت (متتابعات) أي نسخت تلاوتة وحكما، ولأن الشاذ إنما يحتج به إذا ورد لبيان الحكم كما في (أيمانهما) بخلاف ما إذا ورد لابتداء الحكم لا يحتج به كما في (متتابعات)، على أنه قيل: إنها لم تثبت عن ابن مسعود^(١٩٦)».

الخاتمة:

بعد أن وصلت إلى ختام هذا البحث فإني أحمد الله عز وجل حمداً يليق بجلال وجه وعظيم سلطانه على ما يسره وسهله في جمع مادة هذا البحث، وأرجو ممن قرأ بحثي إن وجد في بنائي ثلماً أن يسدها، أو عشرة فليقلها، فإن عمل الإنسان لا يخلو من العيب والنقص، ولا أقول إلا كما قال الأمام الشاطبي:

من عاب عيب له عذر فلا وزرا ينجيه من عزمات العلوم متئرا.
وإنما هي أعمال بنيتهما خذ ما صفا واحتمل بالعفو ما كدرا.

أما النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث فهي كما يلي:
أولاً: أن القراءة الشاذة ما نزل قرآناً، وثبت عند قوم في زمن، ثم فقد التواتر حقيقة أو حكماً، حتى وصف بعد بالشاذ، وأجمعت الأمة على تركه.

ثانياً: أن بدء ظهور الشواذ كان عندما عرض الرسول -صلى الله عليه وسلم- القرآن على جبريل -عليه السلام- في المرة الأخيرة فنسخت كثير من القراءات التي اعتبرها العلماء بعد ذلك قراءات شاذة، وأن إحراق عثمان -رضي الله عنه- لبقية المصاحف بعد أن جمع الناس على ما صح من القراءة كان هو الحد الفاصل بين القراءات الصحيحة والقراءات الشاذة .

ثالثاً: أن التعبد بالقراءات الشاذة لا يجوز مطلقاً داخل الصلاة وخارجها، لأنها لم تثبت بالتواتر فلا يحكم بقرآنيتها والتعبد إنما يكون بالقرآن .

رابعاً: أن القراءات الشاذة حجة، يصح الاحتجاج بها في التفسير والفقهاء واللغة كما هو رأي جمهور العلماء تنزيلاً لها منزلة خبر الواحد، وأن زيادة الثقة مقبولة وخاصة إن كانت منبهة على ساقط أو موضحة لمجمل.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مصادر البحث

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الإلتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ، ط. دار الكتاب العربي ، تحقيق فواز زمرلي .
- ٣- البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي ، ط. دار الكتب العلمية ، بإشراف محمد تامر .
- ٤- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي ، ط. دار المعرفة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
- ٥- البرهان في أصول الفقه لعبد الملك الجويني ، ط. الوفاء ، تحقيق الدكتور عبد العظيم محمود الديب .
- ٦- التبيان في آداب حملة القرآن للإمام أبي زكريا النووي ، ط. دار المؤيد ، تحقيق عبد القادر الأرنبوط .
- ٧- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد الدمياطي ، ت(١١١٧) ، ط. دار الندوة ، صححه علي الضباع .
- ٨- التفسير الكبير لفخر الدين الشافعي ، ط. دار الكتب العلمية .
- ٩- التيسير في القراءات السبع ، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، قرأه وعلق عليه أجمال الدين محمد شرف ، الناشر دار الصحابة للطبع والنشر والتوزيع بطنطا القاهرة .
- ١٠- أحكام الأحكام لتقي الدين أبي الفتح ، ط. دار الكتب العلمية .
- ١١- الحكم والأسرار اللغوية والتشريبية في القراءات القرآنية ، بقلم الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، المكتبة المكية مكة المكرمة ، ط. ١ ، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٩م) .
- ١٢- علام الموقعين لأبي عبد الله شمس الدين الزرعي ، ط. دار الجيل ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد .
- ١٣- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع ، تأليف الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ، المعروف بأبي شامة ، تحقيق وتقديم وضبط إبراهيم عطوة عوض ، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز ، مكة المكرمة .
- ١٤- القراءات أحكامها ومصدرها لدكتور شعبان إسماعيل ، ط. رابطة العالم الإسلامي (١٤٠٢هـ) .

- ١٥- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، ت(٣٦٢)، ط: ٢ (١٤٠٦هـ) دار سزكين للطباعة والنشر، تحقيق علي النجدي والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي.
- ١٦- المدخل إلى علم القراءات لدكتور شعبان إسماعيل ، ط: ١ (١٤٢٢هـ) مكتبة سالم .
- ١٧- المحصول لابن العربي للمقاضي أبي بكر بن العربي ، ط. دار البيارق ، تحقيق حسين علي ، وسعيد فودة.
- ١٨- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار. تأليف الإمام عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد أحمد همان، دار الفكر، ط. ١، (١٤٠٣هـ-١٩٨٢م).
- ١٩- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، ط. بيروت .
- ٢٠- المصحف الميسر في القراءات الأربع، عشر، لمحمد فهد خاروف، ط ٢. (١٤٢٢هـ) دار ابن كثير، مراجعه محمد كريم راجح.
- ٢١- المنحول في تعليقات الأصول، تأليف محمد بن محمد الغزالي أبو حامد ، دمشق، ط ٢ دار الفكر (١٤٠٠)، تحقيق: د / محمد حسن هيتو
- ٢٢- النشرف في القراءات العشر لابن الجزري ، ت(٨٢٢)، ط : ٢ (١٤٢٢هـ) دار الكتب العلمية ، قدم له علي الضباع.
- ٢٣- تاج العروس لمحمد مرتضى الحسيني ، ط. دار الهداية ، بتحقيق مجموعة من المحققين.
- ٢٤- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، ط. دار الكتب العلمية . بتحقيق أحمد عبد الموجود ومجموعة من المحققين .
- ٢٥- تفسير البغوي للبغوي ، ط. دار المعرفة ، تحقيق خالد عبد الرحمن العك .
- ٢٦- تفسير القرطبي لأبي عبد الله القرطبي ، ط. دار الشعب .
- ٢٧- حاشية ابن عابدين لابن عابدين ، ط. دار الفكر لطباعة والنشر.
- ٢٨- جمال القراء وكمال الإقراء، للإمام أبي الحسن علي محمد بن عبد الصمد المعروف بالسخاوي، دراسة وتحقيق عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط. ١.
- ٢٩- شرح طيبة النشر في القراءات العشر أبي القاسم النويري ، ط. دار الكتب العلمية ، تحقيق مجدي باسلوم .
- ٣٠- صحيح البخاري لمحمد إسماعيل البخاري، ط. دار ابن كثير ، بتحقيق مصطفى ديب البغا.

- ٣١- صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج النيسابوري ، ط. دار إحياء التراث العربي ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٣٢- صفحات في علوم القراءات، جمع وترتيب أبي طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، ط: ١ (١٤٢٥هـ)، المكتبة الإمدادية.
- ٣٣- غاية النهاية في طبقات القراء للجزري ، ط. دار الكتب العلمية (١٤٠٠هـ) ، عنى بنشره ج برجتراسر.
- ٣٤- غيث النفع في القراءات السبع للشيخ علي السفاقسي ت(١١١٨) ، ط. دار الكتب العلمية، تحقيق أحمد الحفيان.
- ٣٥- غاية النهاية في طبقات القراء، تأليف شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، حققه المستشرق ج.برجستر اسر، مكتبة ابن تيمية.
- ٣٦- في رحاب القرآن الكريم لدكتور محمد سالم محيسن ، ط. دار الجيل ببيروت ١٤٠٩هـ.
- ٣٧- قواطع الأدلة في الأصول لأبو المظفر منصور السمعاني ، ط. دار الجيل بيروت (١٤٠٩هـ) تحقيق محمد حسين الشافعي.
- ٣٨- كتاب المصاحف، تصنيف أبي بكر بن أبي داود السجستاني، حققه وعلق عليه واعتنى به محمد بن عبده، الناشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط. ٢ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- ٣٩- كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية لأحمد بن عبد الحلیم بن تيمية ، ط. مكتبة ابن تيمية ، تحقيق عبد الرحمن النجدي .
- ٤٠- كفاية الأخيار لتقي الدين الحسيني ، ط. دار الخير ، تحقيق علي بلطجي ومحمد سليمان.
- ٤١- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور، ط. دار صادر.
- ٤٢- مسند الإمام أحمد لأحمد بن محمد الشيباني ، ط. مؤسسة قرطبة.
- ٤٣- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تأليف الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محمد بن عيد الشعباني تحت إشراف الشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط. ١، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م).
- ٤٤- مغني المحتاج لمحمد الخطيب انشربيني ، ط. دار الفكر.
- ٤٥- مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد الزرقاني ، ط. دار الكتب العلمية ، خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه أحمد شمس الدين .

- ٢٨- صحيح مسلم بشرح النووي، تأليف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، ط٢، دار النشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٣٩٢).
- ٢٩- المعجم الوسيط (٢+١)، تأليف: إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، دار النشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
- ٤١- تأويل مشكل القرآن، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، ط٢ مكتبة دار التراث، (١٣٩٢ هـ).
- ٤٢- كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تأليف شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي، حققه طيار التي قولاج، دار صادر بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ.
- ٤٣- في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق، تأليف الدكتور السيد رزق الطويل، ط٢، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة (١٤١٥ هـ).
- ٤٤- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب حموش القيسي ط٢، المكتبة الفيصلية (١٤٠٥ هـ).
- ٤٥- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، للدكتور محمود أحمد الصغير، ط١- دار الفكر دمشق (١٤١٩ هـ).
- ٤٥- فضائل القرآن ومعالمه وأدابه، تأليف: الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة (٢٢٤ هـ)، دراسة وتحقيق أ. أحمد بن عبد الواحد الخياط، مطبعة فضالة المغرب (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م).
- ٤٦- لطائف الإشارات لفنون القراءات للإمام شهاب الدين القسطلاني توفى سنة (٩٢٢ هـ)، ط١، القاهرة (١٣٩٢ هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ عامر السيد عثمان ودكتور عبد الصبور شاهين.
- ٤٧- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، ط١- مكتبة القدسي (١٤١٦ هـ).
- ٤٨- أثر القراءات في الفقه الإسلامي، للدكتور صبري عبد الرؤوف محمد عبد القوي، ط١- أضواء السلف - الرياض (١٤١٨ هـ).
- ٤٩- الواضح في علوم القرآن، تأليف الدكتور مصطفى ديب البغا ومحيي الدين ديب مستور، ط١- دار الكلم الطيب - دمشق.
- ٥٠- القراءات القرآنية تاريخها، ثبوتها، حجيتها، وأحكامها، لعبد الحلیم محمد الهادي قابه، ط١- دار الغرب الإسلامي.
- ٥١- كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ط١- مؤسسة الأعلمی للمطبوعات بیروت لبنان (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).

٥٢. علم القراءات نشأة أطواره أثره في العلوم الشرعية، للدكتور نبيل محمد إبراهيم آل إسماعيل، ط٢_ طبعة خاصة بدار الملك عبد العزيز بالرياض .
٥٣. أحكام الأحكام لتقي الدين أبي الفتح، طدار الكتب العلمية.
٥٤. البرهان في أصول الفقه لعبد الملك الجويني، طالوفاء، تحقيق دكتور عبد العظيم محمود الديب.
٥٥. قواطع الأدلة في الأصول لأبي المظفر منصور السمعاني، طدار الكتب العلمية، تحقيق محمد حسين الشافعي .
٥٦. التفسير الكبير لفخر الدين محمد عمر التميمي الرازي الشافعي، طدار الكتب العلمية - بيروت (١٤٢١هـ).
٥٧. أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، طدار الفكر لطباعة والنشر لبنان، تحقيق محمد عبد القادر عطا.
٥٨. الجامع لأحكام القرآن (تفسير الطبري)، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي، طدار الشعب القاهرة.
٥٩. القراءات وأثرها في التفسير والأحكام لعبد عمر بازمول، ط٢دار الهجرة (١٤١٧هـ) الرياض.
٦٠. المزمهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، طدار الكتب العلمية - بيروت (١٤١٨هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور.
٦١. الاقتراح مع شرحه الإصباح لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، طدار القلم - دمشق (١٩٨٩م)، تحقيق محمود فجال.
٦٢. القاموس المحيط للفيروز أبادي، ط. مؤسسة الرسالة.
٦٣. حاشية العطار على جمع الجوامع، تأليف: حسن العطار، ط١. دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦٤. مشكل إعراب القرآن، تأليف مكّي بن أبي طالب القيسي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢ (١٤٠٥ هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن.
٦٥. إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ط٢، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، (١٣٠٤هـ).
- القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، تأليف عبد العلي المسئول، دار ابن القيم لنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية

الهوامش

- (١) سورة الحجر، (٩).
- (٢) سورة القمر، (١٧).
- (٣) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لأبي القاسم النويري: (١٢١/١)، ط. دار الكتب العلمية. تحقيق مجدي باسلوم.
- (٤) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (١٥١) ت (٨٢٢)، ط: ٢ (١٤٢٢هـ) دار الكتب العلمية. قدم له عني الضباع، وروي هذا القول عن أبي عمرو الداني والإمام أبي محمد المكي وأبي شامة المقدسي. انظر: شرح طيبة النشر لأبي القاسم النويري ١١٣/١، ط. دار الكتب العلمية. تحقيق مجدي باسلوم.
- (٥) النشر: ١٨/١ ت (٨٢٢)، ط: ٢ (١٤٢٢هـ) دار الكتب العلمية، قدم له علي الضباع.
- (٦) النشر: ٤٢/١ ت (٨٢٢)، ط: ٢ (١٤٢٢هـ) دار الكتب العلمية، قدم له علي الضباع.
- (٧) لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور (٤٩٤/٢)، مادة شذ- ط. ١. دار صادر.
- (٨) كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (٢١٥/٦)، ط. ١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- (٩) تاج العروس لمحمد مرتضى الحسيني (٤٢٤/٩)، ط. دار الهداية، بتحقيق مجموعة من المحققين.
- (١٠) لسان العرب ٤٩٥/٣، ط. ١. دار صادر.
- (١١) تاج العروس ٤٢٤/٩، ط. ١. دار الهداية، بتحقيق مجموعة من المحققين.
- (١٢) شرح النووي على صحيح مسلم، للإمام أبو زكريا يحيى شرف النووي (١٢٢/٢)، ط. دار الكتب العلمية تحقيق مجدي باسلوم.
- (١٣) المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار (٤٧٦/١) دار النشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
- (١٤) المرجع السابق.
- (١٥) انظر لسان العرب ٤٩٥/٣، ط: ١. دار صادر، والمصباح المنير ٦٨٥/٢، المعجم الوسيط ٤٣٦/١، دار النشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية. تاج العروس ٤٢٤/٩، ط. ١. دار الهداية، بتحقيق مجموعة من المحققين.
- (١٦) النشر: ١٥/١ ت (٨٢٢)، ط: ٢ (١٤٢٢هـ) دار الكتب العلمية، قدم له علي الضباع.
- (١٧) انظر غيث النفع في القراءات السبع للشيخ علي الصفاقي ص (١٤)، ط. دار الكتب العلمية، تحقيق أحمد الحفيان.
- (١٨) شرح النويري للطيبة ١٢٨/١، ط. دار الكتب العلمية. تحقيق مجدي باسلوم.
- وانظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري (٢٤)، ط. ١. مكتبة القدسي (١٤١٦هـ).
- (١٩) منجد المقرئين، ص ٢٢، ط. ١. مكتبة القدسي (١٤١٦هـ).
- (٢٠) انظر: منجد المقرئين ص ٢٤، ط. ١. مكتبة القدسي (١٤١٦هـ).
- وانظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات للإمام شهاب الدين القسطلاني (٧٢/١).
- (٢١) منجد المقرئين ص ٢٥، ط. ١. مكتبة القدسي (١٤١٦هـ). وانظر غيث النفع ٦.
- (٢٢) انظر الإقتان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي (١٩٨).
- (٢٣) منقول من بحث الدكتور عبد الله القرشي لنيل درجة الدكتوراه، وهو أيضا منقول من بحث الدكتور سامي عبد الشكور بعنوان (القراءات الشاذة بين الرواية والتفسير ٤٩١)، (وكلاما رسالة علمية لم تطبع).
- (٢٤) الشبكة العنكبوتية (موقع ملتقى أهل التفسير).
- (٢٥) انظر كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تأليف شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي، حققه طيار آلي قولا، دار صادر بيروت الطبعة الأولى (١٣٩٥هـ).

- (٢٦) سورة طه: ٦٢. انظر شرح طيبة النشر في القراءات العشر أبي القاسم النويري، ط. دار الكتب العلمية، تحقيق مجدي باسلوم.
- (٢٧) انظر شرح طيبة النشر ٤٥٠/٢.
- (٢٨) إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد الدمياطي، ت (١١١٧)، ط. دار الندوة، صححه علي الضباع.
- (٢٩) انظر النشر ١٨/١.
- (٣٠) منجد المقرئين ص ٢٤، منجد المقرئين ومرشد الطالبين لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، ط. مكتبة القدسي (١٤١٦هـ)، غيث النفع في القراءات السبع للشيخ علي السفاقي ت (١١١٨)، ط. دار الكتب العلمية، تحقيق أحمد الحفيان.
- (٣١) منجد المقرئين ٢٤.
- (٣٢) انظر غيث النفع في القراءات السبع للشيخ علي السفاقي ص ١٤، ت (١١١٨)، ط. دار الكتب العلمية، تحقيق أحمد الحفيان.
- (٣٣) انظر الإتيان في علوم القرآن ص ١٩٧، لجلال الدين السيوطي، ط. دار الكتاب العربي، تحقيق فواز زملي.
- (٣٤) شرح النويري للطيبة ١٢٨/١، وانظر منجد المقرئين ٢٤.
- (٣٥) منجد المقرئين ٢٢.
- (٣٦) المرجع السابق ٧٧.
- (٣٧) شرح النويري للطيبة ١٢٤/١.
- (٣٨) انظر مناهل العرفان في علوم القرآن ٦٢/١، لمحمد الزرقاني، ط. دار الكتب العلمية، خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه أحمد شمس الدين.
- (٣٩) انظر منجد المقرئين ٢٤، وانظر لطائف الإشارات ٧٢، لطائف الإشارات لفنون القراءات للإمام شهاب الدين القسطلاني توفي سنة (٩٢٢هـ)، ط. القاهرة (١٣٩٢هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ عامر السيد عثمان ودكتور عبد الصبور شاهين.
- (٤٠) انظر الإتيان ١٩٨.
- (٤١) سورة النور: ١٥.
- (٤٢) صحيح البخاري كتاب المغازي حديث الإفك، (١٥٢٣/٤)، صحيح البخاري لمحمد إسماعيل البخاري، ط. دار ابن كثير، بتحقيق مصطفى ديب البغا.
- (٤٣) قال ابن قتيبة: (إذ تلقونه بألسنتكم) أي. تقبلونه وتقولونه، و(تلقونه) من الولق وهو الكذب، والمعنيان جميعا وإن اختلفا صحيحان لأنهم قبلوه وقالوه وهو كذب، فأنزل الله على نبيه بالمعنيين جميعا في غرضين. تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن قتيبة (٤٠).
- (٤٤) جمال القراء وكمال الإقراء، للإمام أبي الحسن علي محمد بن عبد الصمد المعروف بالسخاوي، دراسة وتحقيق عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة المكتبة الثقافية، بيروت ط. ١، انظر الإتيان ١٩٨.
- (٤٥) انظر منجد المقرئين ٢٥، وهذا الذي ضبطه الصفاقي في غيث النفع ٦.
- (٤٦) النشر ١٥/١.
- (٤٧) هذه الجزئية من البحث مستفادة من بحث الدكتوراه، لعبدالله القرشي، مع بعض الإضافات والتنقيحات اليسيرة عليها.
- (٤٨) انظر الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب (٥٩٥٧).
- (٤٩) انظر المرشد الوجيز ١٧٢.

- (٥٠) انظر الإتيان ١٩٨.
- (٥١) انظر الإتيان ١٩٤.
- (٥٢) انظر منجد المقرئين ٢٤.
- (٥٣) انظر النشرا ٢١/١٥.
- ولا أعلم في الحقيقة، لماذا مثل ابن الجزري -رحمه الله- للقراءة الضعيفة بقراءات موضوعية باطنية فمما قاله: "كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف... كالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله... فإنها لا أصل لها... ومنه: (إنما يخشى الله من عباده العلماء) (٥٢) برفع الهاء ونصب الهمزة وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلف في توجيهها، وإن أبا حنيفة لبريء منها: النشرا ٢٠/١.
- ثم يقول بعد ذلك: "ويبقى قسم مردود أيضا وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة. فهذا رده أحق ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر". المرجع السابق ٢١/١.
- (٥٤) الإتيان ١٩٤.
- (٥٥) سورة البقرة: ٢١.
- (٥٦) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (١/٦٤)، ت (٢٦٢)، ط: (١٤٠٦هـ) دار سرزمين للطباعة والنشر، تحقيق علي التجدي والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي.
- (٥٧) سورة البقرة: ٧٥.
- (٥٨) المحتسب ١/٩٢.
- (٥٩) الليل: ١ - ٣.
- (٦٠) فضائل النشرا ١٩/١. فضائل القرآن ومعالمه وأدابه ١٤٢/٢، تأليف: الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة (٢٢٤هـ)، دراسة وتحقيق أحمد بن عبد الواحد الخياط، مطبعة فضالة المغرب (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
- (٦١) سورة القصص: ٣٤.
- (٦٢) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (١١٥)، ط: بيروت.
- (٦٣) سورة الكهف: ٧٩.
- (٦٤) النشرا ١/١٩.
- (٦٥) سورة المائدة: ٨٩.
- (٦٦) انظر تفسير البغوي (معالم التنزيل) للإمام محيي الدين أبي محمد البغوي (٢٩٥)، ط: دار المعرفة، قم.
- خالد عبد الرحمن العلك.
- (٦٧) سورة مريم: ٧١.
- (٦٨) انظر الإتيان ١٩٩.
- (٦٩) النشرا ١/٢٢.
- (٧٠) سورة يونس: ٩٢.
- (٧١) انظر النشرا ١/٢٠.
- (٧٢) النشرا ١/١٥.
- (٧٣) النشرا ١/٢٠.
- (٧٤) الإبانة عن معاني القراءات ص ٥٩، لمكي بن أبي طالب حموش القيسي ط ٢، المكتبة الفيدينية (١٤٠٥هـ).
- (٧٥) سورة الأعراف: ١٠.

- (٧٦) النشر ٢٠٠١.
- (٧٧) الأنبياء: ١٠٩.
- (٧٨) النشر ٢٠٠١.
- (٧٩) سورة فاطر: ٢٨.
- (٨٠) النشر ٢٠١١.
- (٨١) منجد المقرئين: ٢٥.
- (٨٢) المرجع السابق.
- (٨٣) انظر في رحاب القرآن الكريم للدكتور محمد سالم محيسن (١/٢٢٤-٤٢٤). ط: دار الجيل ببيروت ١٤٠٩هـ.
- (٨٤) انظر المرشد الوجيز: ٨٩.
- (٨٥) انظر جمال القراء وكمال الإقراء: ٥٧٢/٢، وانظر منجد المقرئين: ٢٨.
- (٨٦) انظر كتاب المصاحف، لأبي بكر بن أبي داود السجستاني (١/٩٥-١٠٤).
- (٨٧) انظر منجد المقرئين: ٢٨.
- (٨٨) انظر فضائل القرآن ومعالمه وأدابه، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢/٩٥)، وانظر المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، تأليف الإمام عمرو عثمان بن سعيد الداني (٦).
- (٨٩) القراءات أحكامها ومصدرها، للدكتور شعبان إسماعيل (١١٥).
- (٩٠) الإبانة: ٤٤٥.
- (٩١) الفجر: ٢٥ - ٢٦.
- (٩٢) أي بفتح الذال في عذب، وهذه قراءة الكسائي. انظر التيسير في القراءات السبع، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (١٢٢) ي، قرأه وعلق عليه أجمال الدين محمد شرف، الناشر دار الصحابة للطبع والنشر والتوزيع بطنطا القاهرة.
- (٩٣) جمال القراء وكمال الإقراء: ٥٦٩/٢.
- (٩٤) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تأليف الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (١٠٨)، تحقيق محمد بن عيد الشهباني تحت إشراف الشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط ١، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).
- (٩٥) جمال القراء وكمال الإقراء: ٥٧٠/٢.
- (٩٦) غاية النهاية في طبقات القراء للجزري (٢/٤٨٧). ط: دار الكتب العلمية (١٤٠٠هـ)، عنى بنشره ج برجت اسر.
- (٩٧) انظر انشور ٢٢/١.
- (٩٨) انظر القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، تأليف الدكتور عبد العلي المسنول (٤٢).
- (٩٩) انظر لطائف الإشارات: ٦٧.
- (١٠٠) إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع (٥)، تأليف الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابي شامة، تحقيق وتقديم وضبط إبراهيم عطوه عوض، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز، مكتبة المكرمة.
- (١٠١) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لأبي القاسم النويري (١/١٢١).
- (١٠٢) في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق ص ٥٩، تأليف الدكتور السيد رزق الطويل، ط ٢، المكتبة الفيصلية - مكتبة المكرمة (١٤١٥هـ).
- (١٠٣) انظر القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية ص ٤٨، تأليف عبد العلي المسنول، دار ابن القيم لنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١ (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

- (١٠٤) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تأليف الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (١٠٨).
- (١٠٥) الأحرف السبعة للقرآن ٦١.
- (١٠٦) حاشية العطار على جمع الجوامع (١٥٢/٢)، تأليف: حسن العطار، ط ١ - دار النشر: دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- (١٠٧) سورة الأعراف، الآية: (٢٥).
- (١٠٨) سورة الجمعة، الآية: (٩).
- (١٠٩) سورة الليل، الآية: (٣).
- (١١٠) سورة الواقعة، الآية: (٨٢).
- (١١١) سورة الكهف، الآية: (٧٩).
- (١١٢) سورة القارعة، الآية: (٥).
- (١١٣) سورة يونس، الآية: (٩٢).
- (١١٤) سورة المسد، الآية: (١).
- (١١٥) سورة سبأ، الآية: (١٤).
- (١١٦) سورة الفرقان، الآية: (٧٧).
- (١١٧) سورة آل عمران، الآية: (١٠٤).
- (١١٨) سورة الأنفال، الآية: (٧٢).
- (١١٩) انظر: معرفة القراء الكبار، للذهبي: ٢٧٨/١ - ٢٧٩، وصفحات في علوم القراءات، عبد القيوم بن عبد الغفور سندي، ص ٧٤ - ٧٧.
- (١٢٠) سورة يوسف، الآية: (١٨).
- (١٢١) المحتسب لابن جني: ٣٣٥/١.
- (١٢٢) سورة النحل: ٤٢.
- (١٢٣) منجد المقرئين: ٢٥.
- (١٢٤) انظر النشر: ٤٧/١.
- (١٢٥) انظر فضائل القرآن ١٥٤/٢ - ١٥٥، وانظر الإتيان ٢٠٩/١.
- (١٢٦) سورة النساء: ١٢.
- (١٢٧) انظر تفسير القرطبي لأبي عبد الله القرطبي، ط ١، دار الشعب ٨/٥.
- (١٢٨) سورة الجمعة: ٩.
- (١٢٩) انظر المحتسب (٢٢٢/٢).
- (١٣٠) انظر النشر: ٣٠/١.
- (١٣١) حديث صحيح أخرجه البخاري (٢٢٨/١)، ومسلم (٤٢٠/١)، وأحمد في مسنده (٢٣٧/٢)، صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج النيسابوري، ط ١، دار إحياء التراث العربي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- (١٣٢) سورة آل عمران: ٧.
- (١٣٣) انظر تفسير البيهقي: ١٩٠.
- (١٣٤) المرجع السابق.
- (١٣٥) سورة القارعة: ٥.
- (١٣٦) انظر المختصر في شواذ القرآن ١٧٩.

- (١٣٧) انظر النشر ٢٠/١.
- (١٣٨) سورة المائدة: ٢٨.
- (١٣٩) انظر المختصر في شواذ القرآن ٢٩.
- (١٤٠) سورة المائدة: ٨٩.
- (١٤١) انظر النشر ٢٩/١.
- (١٤٢) انظر الإتيان ٥٤٢.
- (١٤٣) مشكل إعراب القرآن، تأليف محكي بن أبي طالب القيسي (٦٩٧)، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٢ (١٤٠٥ هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن.
- (١٤٤) انظر المختصر في شواذ القرآن ٥٠.
- (١٤٥) سورة الأعراف: ٥٩.
- (١٤٦) انظر إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٦٢٢/١)، ط ٢، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب (١٣٠٤ هـ).
- (١٤٧) انظر المحتسب ٢٧٦/١.
- (١٤٨) انظر القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ص ٢٢٧، للدكتور محمود أحمد الصغير، ط ١ - دار الفكر دمشق (١٤١٩ هـ).
- (١٤٩) سورة آل عمران: ١٧٥.
- (١٥٠) سورة الطور: ٢٤١.
- (١٥١) انظر المحتسب ٢٤١/٢.
- (١٥٢) انظر المرجع السابق.
- (١٥٣) سورة الإنسان: ٢٠.
- (١٥٤) انظر النشر ٢٠/١.
- (١٥٥) سورة سبأ: ١٤.
- (١٥٦) المحتسب ٢٢٢/٢.
- (١٥٧) انظر الحكم والأسرار اللغوية والتشريعية في القراءات القرآنية (٢٢٠٢٠)، بقلم الدكتور شعبان محمد إسماعيل، المكتبة المكية مكة المكرمة، ط ١، (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٩ م).
- (١٥٨) انظر النشر ١٩/١.
- (١٥٩) شرح طيبة النشر ١٢٩-١٣٠.
- (١٦٠) مناهل العرفان (٤٦٥/١).
- (١٦١) منجد المقرئين ٢٤.
- (١٦٢) شرح طيبة النشر ١٢٨/١.
- (١٦٣) منجد المقرئين ٢٥.
- (١٦٤) انظر التبيان في آداب حملة القرآن للإمام أبي زكريا النووي، ط دار المؤيد، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط.
- (١٦٥) لطائف الإشارات ٧٥.
- (١٦٦) هذا أحد القولين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة وأحدى الروایتين عن مالك وأحمد، انظر النشر ١٩/١، وانظر منجد المقرئين ٢٧.
- (١٦٧) إعلام الموقعين لأبي عبد الله شمس الدين الزرعي (٢٦٢/٤)، ط دار الجيل، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد.
- (١٦٨) منجد المقرئين ٢٤.

- (١٦٩) شرح طيبة النشر/١٢٢.
- (١٧٠) المرجع السابق.
- (١٧١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية لأحمد بن عبد الحلیم بن تيمية (٢٩٨/١). ط. مكتبة ابن تيمية.
- تحقيق عبد الرحمن النجدي. والتشرا/١٩.
- (١٧٢) حاشية ابن عابدين لابن عابدين (٤٨٥/١). ط. دار الفكر لطباعة والنشر.
- (١٧٣) انظر القراءات القرآنية تاريخها. ثبوتها. حجيتها. وأحكامها (٢١١، ٢١٠). لعبد الحلیم محمد الهادي قابيه ط. دار الغرب الإسلامي.
- (١٧٤) المرجع السابق.
- (١٧٥) منجد المقرئين ٢٤.
- (١٧٦) شرح طيبة النشر/١٢٩.
- (١٧٧) التفسير الكبير لفخر الدين محمد عمر التميمي الرازي الشافعي (٧٢/٦). ط. دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٢١هـ).
- (١٧٨) أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي (١١٢/١). ط. دار الفكر لطباعة والنشر - لبنان، تحقيق محمد عبد القادر عطا.
- (١٧٩) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لمحمد القرطبي (٤٧/١).
- (١٨٠) القراءات واثرا في التفسير والأحكام (٣٧٦/١)، لمحمد عمر بازمول، ط. دار الهجرة (١٤١٧هـ) الرياض.
- (١٨١) انظر فضائل القرآن ١٥٤/٢، ١٥٥، و انظر الإتيان/٢٠٩.
- (١٨٢) المعصول لابن العربي للمقاضي أبي بكر بن العربي (١٢٠/١). ط. دار البيارق، تحقيق حسين علي وسعيد فودة.
- (١٨٣) انظر الإتيان ٢٠٩، وانظر أحكام الأحكام لتقي الدين أبي الفتح (١٤٠/١). ط. دار الكتب العلمية.
- (١٨٤) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية ٤٢/٢٤.
- (١٨٥) كفاية الأخيار لتقي الدين الحسيني (٣٢٤/١). ط. دار الخير، تحقيق علي بلطجي ومحمد سليمان. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور. ط. دار صادر.
- (١٨٦) البرهان في أصول الفقه لعبد الملك الجويني، ط. الوفاء، تحقيق دكتور عبد العظيم محمود أنديس. قواطع الأدلة في الأصول لأبي المظفر منصور السمعاني (٤٢٧/١). ط. دار الكتب العلمية. تحقيق محمد حسين الشافعي.
- (١٨٧) المنخول في تعليقات الأصول (٢٨٣/١). تأليف محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دمشق ط. ٩ در الفكر (١٤٠٠)، تحقيق: د / محمد حسن هيتو.
- (١٨٨) التفسير الكبير لفخر الدين الشافعي (١٧٩/١١). ط. دار الكتب العلمية.
- (١٨٩) قواطع الأدلة في الأصول لأبي المظفر منصور السمعاني (٤١٦، ٤١٥/١). ط. دار الجيل بيروت، ١٤٠٩.
- تحقيق محمد حسين الشافعي.
- (١٩٠) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي (١٦٨/١). ط. دار الكتب العلمية - بيروت (١٤١٨هـ). تحقيق فؤاد علي منصور.
- (١٩١) التفسير الكبير ١٩٢/٣.
- (١٩٢) التفسير الكبير ١٤٦/٤.
- (١٩٣) انظر القراءات القرآنية لعبد الحلیم قابيه ٢١٢.

- (١٩٤) الاقتراح مع شرحه الإصباح لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٦٧-٦٨). ط ١ دار القلم - دمشق (١٩٨٩م)، تحقيق محمود فجال.
- (١٩٥) الإتيان ٢١٠.
- (١٩٦) غاية الوصول إلى علم الأصول لزكريا الأنصاري (٣٥).